الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

التقرير السنوي للأداء

مهمة رئاسة الحكومة

لسنة 2021

الفـهـــــرس

المحور الأول: تقديم عام لأهمّ إنجازات المهمة لسنة 2021:

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة 4

2- نتائج تنفيذ ميزانية المهمّة 7

المحور الثاني: الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021:

البرنامج عدد 1: الإشراف 12

1- نتائج أداء البرنامج 12

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 15

البرنامج عدد 2: الرقابة 18

1- نتائج أداء البرنامج 18

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 21

البرنامج عدد 3: الإعلام والإتصال و التكوين 25

1- نتائج أداء البرنامج 25

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 28

البرنامج عدد 4: القيادة والمساندة 32

1- نتائج أداء البرنامج 32

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 36

البرنامج عدد 5: التصرف في القطاع العمومي 39

1- نتائج أداء البرنامج 39

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 44

البرنامج عدد 6: تحديث الخدمات الإدارية 47

1- نتائج أداء البرنامج 47

2- نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج 57

المحور الأول تقديم عام لأهم إنجازات المهمة لسنة 2021

1- ملخص لأهم الانجازات الإستراتيجية للمهمة:

تتبني الرؤية الاستراتيجية لمهمة رئاسة الحكومة على تطوير آليات الحوكمة الرشيدة وإصلاح الإدارة لترشيد التصرف في المال العام وتقديم أفضل الخدمات للمواطن وعلى حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية قصد تأمين ديمومتها وتحسين مواردها الذاتية وعلى ترشيد التصرف في الموارد الطبيعية وحسن توظيفها للتأسيس لتنمية مستدامة وعادلة بين مختلف الفئات الاجتماعية.

وتسهر مهمة رئاسة الحكومة على تنفيذ السياسة العامّة للدولة طبق التوجهات والاختيارات التي يضبطها رئيس الجمهورية (الفصل 111 من دستور 2022)، وضمان السير العادي للمرافق العمومية وتسيير دواليب الإدارة قصد تنفيذ جملة من الاستراتيجيات الوطنية التي تمس جميع مجالات تدخل السلطة التنفيذية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة في إطار مقاربة تضمن تكافؤ الفرص والمساواة بين الجنسين.

وتتولى مهمة رئاسة الحكومة تجسيم الاختيارات الوطنية وتطبيق الاستراتيجية خاصة في المجالات التالية:

- **اعداد وتنفيذ السياسات العمومية في مجال الشراكة مع القطاع الخاص** كصيغة تعاقديّة لإنجاز المشاريع طبقا لأحكام القانون عدد 49 لسنة 2015 المؤرّخ في 27 نوفمبر 2015 المتعلّق بعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاصّ، نظرا لمساهمة آلية الشراكة في تحقيق اقتصاد مستدام والرفع من مردودية الهياكل الإدارية وتطوير الخدمات المسداة للمستثمر والتسريع في وضع آلية مندمجة للاستثمار.

  وتوفر الشراكة مع القطاع الخاص مجالات متنوعة لتبادل الخبرات والتوصّل الى معايير أفضل لاختيار المشاريع وتوسيع الموارد المالية المتاحة وحسن متابعتها على أساس مؤشرات نجاعة علمية يمكن من تقييمها بصفة دورية.
- **حوكمة المنشآت والمؤسسات العمومية** حيث تعمل المهمة على إعادة صياغة منظومة الحوكمة للمؤسسات العمومية قصد مراجعة دور الدولة كمساهم من خلال بعث هيكل موحد للتصرف في المؤسسات العمومية وصياغة الاستراتيجية وتطوير منظومة حوكمة داخلية لتحسين أداءها وتحقيق مستوى عال من الشفافية والمساءلة وتحميل مجلس الإدارة مسؤولية التصرف فيها.

  كما تشمل استراتيجية الحوكمة قطاع الاعلام العمومي السمعي والبصري والمكتوب الذي يشكو بدوره عدّة صعوبات في محيط تعدديّ ومتنوّع تشتدّ فيه المنافسة وتتسارع فيه التطوّرات التكنولوجيّة وتتغيّر فيه سلوكيّات المستعملين تبعا لذلك.
- **ترشيد التصرف في الموارد الطبيعيّة** وتحديدا الإشراف على تطوير الاقتصاد الازرق وحوكمة أفضل للإمكانيات والموارد في إطار الاتفاقيّة العالميّة حول التنوع البيولوجي (CDB) المصادق عليها سنة 1992خلال قمّة الأرض وذلك من أجل الاستغلال الجيّد للفرص التي تُتيحها السواحل التونسية في المجال

باعتبار ما يوفره هذا الاقتصاد من إمكانيات تشغيل واستثمار في قطاعات عدّة كالطاقة والتعدين والصيد البحري... إضافة الى الحد من المخاطر البيئية وندرة الموارد والحد من السلوكيات التي تؤدّي الى تغير المناخ ومراعاة التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة.

- **مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة** طبقا لأحكام القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرّخ في 7 أوت 2015 المتعلّق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال المحدق للجنة الوطنية لمكافحة الإرهاب لدى رئاسة الحكومة (الفصل 66) عبر تحديد وإصدار المبادئ التوجيهية الكفيلة بالتوقي من الارهاب والمساعدة على وضع البرامج والسياسات التي تهدف الى التصدي للجريمة المنظمة.
- **متابعة إجراءات التصاريح** لتأسيس الجمعيات الوطنية والأجنبية وشبكات الجمعيات طبقا لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلّق بتنظيم الجمعيات. ولإحداث الأحزاب وفقا للمرسوم عدد 87 لسنة 2011 المتعلّق بتنظيم الأحزاب السّياسيّة، إضافة الى دعم مكونات المجتمع المدني حتى يكون مساهما في ترشيد العملية التنموية وفسح المجال أمام الجمعيات لتصبح شريكا فعّالا في العملية التنمويّة.
- **استكمال مسار العدالة الانتقالية** والمحافظة على الذاكرة الوطنية من خلال احداث هيكل مختص في متابعة ملفات المقاومين والشهداء وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية طبقا للأمر الحكومي عدد 338 لسنة 2016 المؤرّخ في 9 مارس 2016 المتعلّق بإحداث هيئة عامّة لشهداء وجرحى الثورة والعمليات الارهابيّة وضبط مشمولاتها والتعهد باتخاذ التدابير اللازمة لتسويتها وحفظ الذاكرة وغرس ونشر قيم المواطنة والوفاء للمقاومين والشهداء وتوفير العناية بأولي الحق من أهاليهم وجرحى الثورة والعمليات الإرهابية.
- **تحديث الإدارة والوظيفة العموميةّ** وتبني مقاربة ترتكز على مبادئ الحوكمة التي تفرض إعادة تنظيم طريقة عمل الإدارة العمومية وتحديثها ومراجعة المهام والصلاحيات الممنوحة لمختلف الهياكل وترشيد تنظيمها، من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية وضمان الجدوى والفاعلية والنزاهة والشفافيّة في تقديم الخدمات الاداريّة وتبسيط الإجراءات والمسالك وتوسيع مجال الرقمنة والتوظيف الأمثل للإمكانيات البشرية والمادّية وتطوير الآليات القانونية والفنية لمنظومة التصرف في الموارد البشريّة.

وتتمثل المحاور الإستراتيجية الخاصة برئاسة الحكومة فيما يلي:

محور استراتيجي 1: تطوير الإشراف وتنسيق العمل الحكومي مع مختلف الأطراف والعمل على إعداد وتنفيذ القوانين والنصوص التطبيقية.

محور استراتيجي 2: رفع تحدي التحديث الإداري وذلك بتعزيز ثقافة الأداء في التصرف العمومي وترشيد الموارد.

وتتضمّن مهمّة رئاسة الحكومة خمس برامج عملياتيّة وبرنامج القيادة والمساندة:

- برنامج الاشراف
- برنامج الرقابة
- برنامج الاعلام والاتصال والتكوين
- برنامج التصرّف في القطاع العمومي
- برنامج تحديث الخدمات الاداريّة

تعمل مهمة رئاسة الحكومة على تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية لكل البرامج يتم تنفيذها من خلال انجاز عدد من المشاريع والخطط العملياتيّة، ولقد حقّقت المهمة عددا من أهدافها رغم الصعوبات التي عرفتها البلاد خلال سنة 2021 سنة والتي انعكست على مختلف القطاعات. وتتمثل إنجازات المهمة فيما يلي:

- تمّ اصدار المرسوم عدد 3 لسنة 2021 المؤرّخ في 24 فيفري 2021 حول وجوب طلب مضمون من السجلّ الوطني للمؤسسات في كلّ المعاملات مع المتعاملين الاقتصاديين إضافة الى تسهيل عمليات التسجيل عبر توفير إمكانيّة التسجيل وإحداث حساب عن بعد بفضاء السجل الوطني للمؤسسات وتمتيع مستعملي هذا الاجراء بتخفيض بنسبة 50% من معاليم التسجيل ومعالجة الملفات في أجل لا يتجاوز 24 ساعة إضافة الى فتح شبابيك موحدة للسجل الوطني للمؤسسات صلب فروع وكالة النهوض بالصّناعة والتجديد، كلّ هذه الإجراءات أدّت الى تطور عدد المرسمين بالسجل الوطني للمؤسسات حيث بلغ 35.845 مسجلا الأمر الذي ينعكس إيجابا على الحد من مخاطر التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب ودفع الناشطين في الاقتصاد الموازي الى دائرة الاقتصاد المنظم وعلى تعزيز قدرة أجهزة الدولة والمؤسسات المالية والمتقاضين والمستثمرين والهيئات الدولية على اتخاذ القرارات المناسبة.
- تمكين الأجهزة الرقابية من وسائل العمل اللازمة (حواسيب محمولة) وتعزيز الموارد البشريّة (انتدابات) لأداء مهامها الرقابية على أعمال التصرف الإداري والمالي ولتطوير نجاعة الرقابة على أعمال التصرف لضمان شفافية وجدوى استعمال المال العام وتحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة الأمر الذي أدى الى تطور عدد المهام الرقابية على أعمال التصرف الإداري والمالي التي تنجزها مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية أثناء أداء أعمال التصرف من 120 سنة 2020 الى 150 سنة 2021.
- التحيين المنتظم المرتبط بالنشاط الحكومي وتطوير المحتوى الرقمي للموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة مما ساهم في تطور عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة بنسبة 158% حيث بلغ عدد الزائرين 363.837 زائرا خلال سنة 2021، وبذلك تمّ تجاوز التقديرات الخاصة بالسنة نفسها رغم توقف النشاط الحكومي لمدة فاقت الشهرين بعد 25 جويلية 2021 ويدل ذلك على نجاح المهمة في تعزيز الثقة بين الإدارة والمواطن وعلى

قدرتها على الاستجابة لحاجات المواطنين بخصوص الاطلاع على الاحداث السياسية الوطنية ومتابعة النشاط الحكومي والحصول على معلومات ومعطيات محيّنة يستقيها من مصادر موثوقة.

- انطلاق برنامج الحراك الوظيفي لفائدة الجماعات المحلية في 21 افريل 2021 وذلك تنفيذا للأمر عدد315 الصادر بتاريخ 19 ماي 2020 المتعلق بالحراك الوظيفي لفائدة الجماعات المحلية بهدف تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية وتفعيل استراتيجية دعم المسار اللامركزي وفقا للتوجهات والمبادئ التي تم تكريسها ضمن مجلة الجماعات المحلية وتدعيم البلديات بالموارد البشرية.
- تبسيط الإجراءات لفائدة المستثمرين والمؤسسات الاقتصاديّة حيث تمّ اعفاءهم من تقديم حوالي 38 وثيقة إدارية وذلك تطبيقا لمرسوم رئيس الحكومة عدد 31 لسنة 2020 المتعلق بالتبادل الالكتروني للمعطيات بين الهياكل والمتعاملين معها وفيما بين الهياكل والتشجيع على المبادرة والاستثمار وهي تخصّ مصالح (05) وزارات (الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، الشؤون الاجتماعية، الشؤون المحلية والبيئة، تكنولوجيات الاتصال، السياحة) ويتنزل هذا الاجراء ضمن استراتيجيّة تحديث الخدمات الاداريّة.
- تمّت رقمنة أكثر من نصف مليون وثيقة بحوزة الأرشيف الوطني في إطار عملية رقمنة ضمن سلسلة الوثائق التاريخيّة إضافة الى ارتفاع نسق تبادل الوثائق سواء عن طريق البريد الالكتروني الرسمي، أو عن طريق واجهة أو منصة إلكترونية أو عن طريق التبادل البيني للمعطيات وذلك في إطار تطبيق المنشور عدد 13 لسنة 2021 بخصوص استعمال المنظومة الوطنيّة للتصرف الالكتروني في المراسلات وسيتمّ استكمال إدراج جميع الوثائق المتوفرة لدى الهياكل العمومية أو الصادرة عنها ضمن قائمة الوثائق المعنية بالتبادل الإلكتروني للمعلومات والمعطيات.
- احداث "الجائزة الوطنية للتجديد الإداري" قصد تحسين جودة الخدمات الإدارية من خلال تشجيع روح المبادرة والابتكار بالإدارة وترسيخ ونشر ثقافة الابتكار والمبادرة صلب الإدارة العمومية في مجالات حدّدها المنشور عدد 09 الصادر في 12 ماي 2021.
- افتتاح 4 فضاءات تسمى "فضاء المواطن المصغّر" بكلّ من بلدية الذهيبة بولاية تطاوين وبرقو ومكثر بولاية سليانة وبالزّارات بولاية قابس في إطار تجربة نموذجية لدور الخدمات البلدية تهدف الى تبسيط وتقريب الخدمات الإدارية الى المواطن وهي عبارة عن شباك موحد يسعى الى مزيد تحسين العلاقة بين الإدارة والمواطن وتقديم الدعم من أجل خدمات بلدية أكثر جودة.

2- <u>نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021:</u>

بلغت نفقات مهمة رئاسة الحكومة سنة 2021 ما قدره 233,214 مليون دينار، بينما بلغت الاعتمادات المرصودة تعهّدا 238,586 مليون دينار، وبلغت نسبة الانجاز عموما 98% وسجلت نفقات التأجير نسبة

99% وبلغت نفقات التسيير 96% في حين بلغت نفقات التدخّل 98%، أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الانجاز 80 %.

وتتوزع هذه النفقات حسب الأقسام وحسب البرامج، كما يبينه الجدولان التاليان:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	167,305	165,414	– 1,891	% 99
	اعتمادات الدفع	167,305	165,414	– 1,891	%99
نفقات التسيير	اعتمادا التعهد	17,647	17,008	– 638	% 96
	اعتمادات الدفع	17,647	17,008	– 638	% 96
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	49,402	48,326	– 1,076	% 98
	اعتمادات الدفع	49,402	48,304	– 1,098	% 98
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4,233	4,402	0.169	% 104
	اعتمادات الدفع	3,096	2,488	– 0.608	% 80
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	% 0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	% 0
المجموع	اعتمادات التعهد	238,586	235,151	– 3,435	99
	اعتمادات الدفع	237,449	233,214	– 4,235	98

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج (إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2021 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرنامج 1: الإشراف	اعتمادات التعهد	22.707	21.115	- 1.592	92.99
	اعتمادات الدفع	22.707	21.108	-1.599	92.99
البرنامج 2: الرقابة	اعتمادات التعهد	50.632	48.973	-1.659	96.72
	اعتمادات الدفع	50.632	48.873	- 1.759	96.53
البرنامج 3: الإعلام والاتصال والتكوين	اعتمادات التعهد	87.507	87.474	-33	99.96
	اعتمادات الدفع	87.507	87.453	- 54	99.94
البرنامج 4: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	63.755	63.329	- 426	99.33
	اعتمادات الدفع	62.270	60.968	- 1.302	97.91
البرنامج 5: التصرف في القطاع العمومي	اعتمادات التعهد	13.866	13.410	- 456	96.71
	اعتمادات الدفع	13.866	13.495	- 371	97.32
البرنامج 6: تحديث الخدمات الإدارية	اعتمادات التعهد	1.614	1.350	- 264	83.62
	اعتمادات الدفع	1.614	1.350	- 264	83.62
المجموع العام	اعتمادات التعهد	240.081	235.651	-4.430	98.15
	اعتمادات الدفع	238.596	233.247	-5.349	97.75

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

سجلت جميع برامج المهمة فوارقا سلبية على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات، بلغت -4430 ألف دينارا تعهدا و -5349 دفعا، تتوزع حسب البرامج، أساسا، كما يلي:

- برنامج الإشراف: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدّر بـ -1599 دفعا وذلك بسبب توقف سير العمل العادي لبعض الهيئات (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين)، إثر 25 جويلية 2021.

- برنامج الرقابة: سجل فارقا سلبيا على مستوى الإنجازات، مقارنة بالتقديرات يقدّر بـ 1759- دفعا ويعود الفارق المسجل أساسا إلى برمجة الانعكاس المالي للإنتدابات والتي يتم العمل على استكمال إجراءاتها.

المحور الثاني: الانجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021

البرنامج عدد 01: الإشراف

رئيس البرنامج : السيد ملوح عمار	بداية من 30 ماي 2021

1- نتائج أداء البرنامج:

يعمل برنامج الإشراف على مزيد تدعيم الشفافية وتفعيلها في مجال نشر المعلومة وإلى تطوير حوكمة التصرف العمومي خاصة عبر ترشيد الإشراف على المؤسسات والمنشآت العمومية وتحديثه، وتعزيز حماية الحقوق والحريات عبر تحسين جودة التشريعات وآليات تنفيذها، ودعم المناخ الديمقراطي والتعددية الحزبية والجمعياتية، وتطوير دور الهيئات المستقلة حسب مجالات تخصصها، بالإضافة إلى تكريس التحاور والتواصل بين الحكومة والهيئات الدستورية والمجتمع المدني.

وبناء على ذلك، يتولى برنامج الإشراف مهمة إعداد سياسة الدولة في مجالات النشر القانوني وتنفيذها، ومتابعة حسن التصرف في المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطويرها، كما يعمل البرنامج المذكور على ضمان استمرارية عمل الهيئات العمومية المستقلة بما يتوافق مع مجالات اختصاصاتها والهدف من إنشائها، ويحرص على ترسيخ العمل الجمعياتي وتطويره بهدف دعم دور المجتمع المدني.

وفي هذا الإطار، تقوم خطة عمل برنامج الإشراف صلب رئاسة الحكومة على المحاور الاستراتيجية التالية:

محور استراتيجي 1: التشريع ونشر القوانين والنصوص التطبيقية والسهر على تنفيذها.

محور استراتيجي 2: الإشراف على حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية.

ويتضمن برنامج الإشراف هدفين استراتيجيين كالتالي:

1-تحسين إنتاج المعلومات ونشرها،

2-تطوير المؤسسات والمنشآت العمومية وحكومتها.

الهدف الاستراتيجي 1.1: تحسين إنتاج المعلومات ونشرها:

يتمثل الهدف في تكريس سياسة الدولة التونسية في تشبيك قواعد البيانات العمومية قصد اعتماد المعرف الجبائي كمعرف وحيد من نشأة المؤسسة الى اندثارها، وللحد من التهرب الضريبي وغسيل الأموال وتمويل الارهاب ودفع الناشطين في الاقتصاد الموازي الى دائرة الاقتصاد المنظم.

وفي هذا الإطار، يتولى السجل الوطني للمؤسسات إدارة وحفظ قاعدة البيانات والمعلومات والوثائق الخاصة بالأشخاص الطبيعيين والمعنويين والذوات القانونية الناشطة في المجال الاقتصادي وبالجمعيات قصد وضعها

على ذمة العموم وهياكل الدولة المعنية بها. ويتبين من خلال مؤشر تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات ارتفاع عدد المنخرطين بفضل الإجراءات التي تمّ اعتمادها والمذكورة تباعا صلب هذا التقرير.

المؤشر 1.1.1 تطور عدد المرسمين بمنظومة السجل الوطني للمؤسسات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021(1)	إنجازات 2021(2)	إنجازات 2021مقارنة بتقديرات 2021(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	32655	34816	33000	35845	%108.53	41000	2023

يمكن هذا المؤشر من معاضدة مجهود الدولة في مزيد تنظيم هيكلة الاقتصاد الوطني واستيعاب جميع المتدخلين فيه، من خلال حثّ الناشطين الاقتصاديين على الترسيم بالسجل وتحيين بياناتهم السنوية حتى تعكس هذه المعلومات والبيانات القانونية والمالية واقع المؤسسة وذلك لمساعدة الدولة والمؤسسات المالية والمتقاضين والمستثمرين الأجانب والهيئات الدولية على اتخاذ قراراتهم، ولتكون وسيلة ناجعة للحد من المخاطرة والتهرب الضريبي وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

نلاحظ أن الانجازات قد فاقت التوقعات التي كانت في حدود 33000 منخرط في حين بلغت الانجازات 35845 منخرط أي بنسبة فاقت 108 % ويعود ذلك إلى تحسن نسبي في المناخ الاقتصادي إثر تراجع تأثيرات الأزمة الصحية بسبب انتشار فيروس "كورونا" خاصة خلال النصف الثاني من سنة 2021.

ويسعى السجل الوطني للمؤسسات إلى تطوير خدمات جديدة موجهة لفائدة الفاعلين الاقتصاديين وخاصة المؤسسات المالية وتكريس آلية التسجيل عن بعد لعقود الرهون والإيجار المالي. كما تعمل المؤسسة المذكورة على إرساء نظام لرقمنة الوثائق بهدف تجميع المعطيات القانونية والاقتصادية لأكثر من 428000 مؤسسة غير مرسمة.

الهدف الاستراتيجي2.1: تطوير وحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية:

يتمثل الهدف المعني في تحسين أداء المؤسسات والمنشآت العمومية والعمل على تطوير حوكمتها عبر تدعيم عنصري الشفافية والمساءلة وذلك بإرساء منظومة حوكمة متكاملة لتحسين وضعها المالي والنهوض بمردوديتها وتحقيق ديمومة توازنها واستقرارها والعمل على دعم وتفعيل الشراكة بينها وبين القطاع الخاص.

ويتضح من خلال المؤشر الخاص بهذا الهدف الاستراتيجي، تسجيل استقرار في نسق الشراكة مع القطاع الخاص خلال سنة 2021.

المؤشر 1.2.1: تطور عدد الشركاء من القطاع الخاص							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021(1)	إنجازات 2021(2)	إنجازات 2021مقارنة بتقديرات 2021(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	40	42	42	42	%100	55	2023

يتعلق هذا المؤشر بتطوير المؤسسات والمنشآت العمومية وحوكمتها وذلك بجعلها أكثر تنافسية مما يساهم في تطور الاقتصاد الوطني.

ورغم تبسيط الإجراءات المنظمة لعقود اللزمات عامة والمتعلّقة بالمشاريع الصغرى واضفاء المرونة والوضوح عليها وتطبيق الأحكام الجديدة لنظام اللزمات التي ينصّ عليها القانون عدد 47 لسنة 2019 المتعلق بتحسين مناخ الاستثمار، الذي ضبط تعريف المشاريع الصغرى والإجراءات المبسّطة المنطبقة عليها، وإلغاء الأمر عدد 3437 لسنة 2010 المؤرخ في 28 ديسمبر 2010 المتعلّق بضبط معايير تصنيف اللزمات ذات الأهمية الوطنية وتحديد مفهوم جديد للزمات ذات الأهمية الوطنية، نلاحظ من خلال الجدول المعتمد أعلاه استقرارا في عدد الشراكات خلال سنة 2021. ويعود ذلك بالأساس إلى الصعوبات الاقتصادية والعوائق الصحية بسبب انتشار جائحة كوفيد 19، الأمر الذي تحتم معه صدور المرسوم ~~الحكومي~~ عدد 24 لسنة 2020 المؤرّخ في 28 ماي 2020 والمتعلق بضبط ~~أحام~~أحكام خاصة بحالات التمديد في عقود اللزمات والمصادق عليه بالقانون عدد 9 لسنة 2021 المؤرخ في 1 مارس 2021، والذي يهدف بالأساس إلى التخفيف من تداعيات الظرف الوبائي الاستثنائي المتمثل في جائحة "كوفيد 19"، على التوازن المالي للعديد من عقود اللزمات وفي أغلب المجالات.

والجدير بالذكر أن مجال الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص يشكو من عدة صعوبات تتمثل أساسا في:

- تعدد المتدخّلين في حوكمة مشاريع الشراكة وغياب التنسيق بينها،
- عدم إرساء نظام معلوماتي شامل لجمع وتحليل المعطيات المتعلقة بعقود الشراكة وعقود اللزمات،
- عدم إلمام القطاع المالي بمشاريع الشراكة، الأمر الذي أدى إلى تردد البنوك في دعم المستثمرين إضافة إلى طول آجال إعداد الدراسات والمراحل التحضيرية لمشاريع الشراكة والتأخر في معالجة الملفات،
- غياب مرجعية ورؤية لتحديد الحاجيات ونقص على مستوى تحديد المشاريع ذات الأولوية وعدم تقييم المشاريع المنجزة لاعتماد نتائجه كمنطلق للتطوير والبرمجة لمشاريع جديدة،
- ضعف الاستثمار خاصة في المناطق الداخلية وغياب المحيط الملائم لتحفيز الاستثمار الخاص.

وبهدف دفع نسق انجاز المشاريع ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيتم أخذ التدابير والاجراءات المتمثلة أساسا في:

- إحداث صندوق دعم الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص لإسناد وتنمية العمل بصيغة الشراكة عبر تمويل الدراسات وخدمات المساندة بتوفير خبراء ومكاتب الدراسات،
- تدعيم مساهمة صندوق الودائع والأمانات في تمويل مشاريع الشراكة بالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- تفعيل دور المجلس الاستراتيجي وتطوير سياسة عمومية ورؤية استراتيجية واضحة،
- انشاء آليات تنسيق وحوار دائم مع مختلف المتدخّلين في مسار الشراكة،

- توضيح الأطر التنظيميّة التي تؤثر على الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودعم شفافيّتها والنفاذ إليها،
- مراجعة المنظومة الجبائية للأخذ بعين الاعتبار لخصوصيّة عقود الشراكة وعقود اللزمات أو إرساء نظام جبائي خصوصي،
- استخدام قنوات التواصل الرقميّة والتوثيق الالكتروني وتقليص استخدام المستندات الورقية،

وفي إطار التكامل مع جملة التدابير والإجراءات المشار إليها أعلاه، فإنه يُوصى بـــــ:

- إرساء نظام معلوماتي متطور للشراكة يمكّن من تأمين متابعة ومراقبة دقيقة ومستمرّة لتنفيذ المشاريع والحصول على رؤية أفضل للنزاعات والديون المتخلّدة،
- الحرص على تطبيق الأمر رقم 4631 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 بشأن الإرسال السنوي لتقارير تنفيذ اللزمات. ويكون ذلك باللجوء الى آليات تحفيزية أو ردعية والعمل على إصدار نموذج موحّد للتقرير،
- تمكين الجهة المسؤولة عن اعداد التقارير من الولوج الى المنظومة الإحصائية الوطنية وخاصّة للبيانات الكليّة لشركات المشاريع (القيم المضافة، الموارد البشرية...)،
- إحداث آليات لتمويل عمليات المساعدة على اعداد عقود اللزمات والشراكة ومتابعتها،
- تدعيم مساهمة صندوق الودائع والأمانات في تمويل مشاريع الشراكة بالتنسيق مع الهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص،
- تحفيز البنوك التونسية على تقديم خيارات تمويل طويل الأمد تناسب مدّة مشاريع الشراكة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الإشراف 21.108 أد، بينما بلغت الاعتمادات المرصودة سنة 2021 ما قدره 22.707 أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 92.96% وسجلت نفقات التأجير نسبة 88.61 %وبلغت نفقات ال تسيير99,84 % و92,74%في قسم التدخل. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 0%.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات2021 ق. مالية تكميلي 1-	إنجازات2021 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	5.581	4.946	-636	88.61%
	اعتمادات الدفع	5.581	4.946	-636	88.61%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	4,601	4,601	0	100%
	اعتمادات الدفع	4,601	4,593	-7	99.84%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	12.475	4.593	-7	92.74%
	اعتمادات الدفع	12.475	11,569	-906	92.74%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	50	0.000	-50	0.00%
	اعتمادات الدفع	50	0.000	-50	0.00%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**22.707**	**21.115**	**-1.592**	**92.99%**
	اعتمادات الدفع	**22.707**	**21.108**	**-1.599**	**92.96%**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البرامج الفرعية	بيان الأنشطة	تقديرات2021 ق. م التكميلي 1-	إنجازات 2021 2-	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ(2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
البرنامج عدد 1: الإشراف	نشاط عدد 1: متابعة وإصلاح ونشر النصوص القانونية	1.459	1.401	-58	92.96%
	نشاط عدد 2: تكوين ومراقبة نشاط الجمعيات	706	706	0.000	%100
	نشاط عدد 3: إعداد وتقييم ملفات تخصيص المنشآت العمومية	615	615	0.000	%100
	نشاط عدد 4: متابعة إنتاجية وحوكمة المنشآت العمومية	3.872	3.864	-7	99.81%
	نشاط عدد 5: متابعة الملفات حول المجتمع المدني والهيئات العمومية المستقلة	1.399	1.397	-1	99,92%
	نشاط عدد 6: منحة لفائدة الهيئات العمومية المستقلة	14.657	13.124	-1533	89.54%
المجموع		**22.707**	**21.108**	**-1.599**	**%92.96**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

قدرت ميزانية الدفع لبرنامج الاشراف والتنسيق بـ 22.707 أ د تم صرف 21.108 أ د أي بنسبة 92.96 %وإجمالا فإن نسبة صرف اعتمادات الدفع للبرنامج تعتبر نسبة طيبة نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد في ظل مواصلة العمل بالبروتكول الصحي والتوقف عن العمل بداية من تاريخ 25 جويلية2021 إلى غاية بداية شهر أكتوبر من السنة نفسها وتأثير ذلك على سير العمل العادي وبالخصوص لبعض الهيئات (الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد والهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين).

البرنامج عدد 2: الرقــابة

رئيسة البرنامج :

السيدة كوثر بن سعيد حرم ناجي

بداية من 30 أكتوبر 2020

1-نتائج أداء البرنامج

يعمل البرنامج على المساهمة في ترشيد وحوكمة التصرف الإداري والمالي في موارد الدولة وحسن سير أعمال التصرف بالإدارات العمومية وبالمؤسسات والمنشآت العمومية وذلك عن طريق هيئات الرقابة الإدارية أو عن طريق الرقابة القضائية التي تمارسها المحكمة الإدارية وذلك لتنفيذ المحاور الإستراتيجية لمهمة رئاسة الحكومة ذات الصلة بمشمولات البرنامج والمتمثلة في الرقابة الإدارية على أعمال التصرف بالإدارات والمنشآت والمؤسسات العمومية والأعمال المتعلقة بالتصرف في المصاريف العمومية والشراء العمومي والرقابة القضائية من طرف المحكمة الإدارية ومتابعة وتدقيق عقود الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص.

الهدف الاستراتيجي2-1: النهوض بمرفق القضاء الإداري:

يتحقق المحور الاستراتيجي المتعلق بالرقابة القضائية عن طريق تنفيذ الهدف " النهوض بمرفق القضاء الإداري" وذلك عبر تمكين القضاء الإداري من الإمكانيات المادية والبشرية وكافة وسائل العمل الضرورية وتقريب مرفق القضاء الإداري إلى المواطن حتى يؤدي مهمة المرفق العام على أفضل وجه وينال رضاء المتقاضين.

تم تحقيق الهدف نسبيا من خلال المؤشرين:

- **معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي:** حيث تم تحقيق نسبة 77% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2021.
- **نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين:** حيث تم تحقيق نسبة 33% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2021.

المؤشر 2-1-1: معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021(1)	إنجازات 2021(2)	إنجازات 2021مقارنة بتقديرات2021(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
المدة	-	سنتين	18 شهر	32 شهر	تأخير بنسبة 77% من القيمة المنشودة	09 أشهر	2023

- تم اعتماد الطريقة التالية في احتساب تطور انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021: (قيمة الانجازات – قيمة التقديرات) /قيمة التقديرات.

تم تحقيق مدة 32 شهرا في مؤشر معدل آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي حيث كان من المنتظر أن يتمّ تقليص آجال الفصل في القضايا في الطور الابتدائي لتصل الى 18 شهرا بعد أن كان المعدّل في حدود 24 شهرا غير أنه تعذّر تحقيق هذا الهدف.

ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى أسباب خارجية وداخلية:

- **الأسباب الخارجية:**

تتمثل الأسباب الخارجية لعدم التوصل إلى تحقيق التقديرات المتوقعة إلى الظروف التي عاشتها الإدارات عموما والمحاكم خصوصا والمتمثلة في توقف نشاط المحاكم خلال سنة 2021 لمدة تجاوزت ثلاثة أشهر بحكم الجائحة الصحية التي تواصلت خلال سنتي 2020 و2021، كما أن المحاكم تعطل عملها لمدة أسبوعين مع بداية سنة 2021 بفعل إضراب القضاة في كل المحاكم للمطالبة بالترفيع في الأجور.

- **الأسباب الداخلية:**

تتمثل الأسباب الداخلية لعدم تحقيق الأهداف المرجوة في طبيعة الإجراءات في الدعاوى الإداريّة، ذلك أن التحقيق في القضايا الإدارية يكون كتابيا ويقتضي إحالة عريضة الدعوى إلى الإدارة المدعى عليها وانتظار إجابتها لإحالتها على المدعي، ويتواصل التحقيق بتلك الطريقة إلى أن ينتهي التحقيق وتجهز القضية لختم التحقيق وللتعيين في جلسة مرافعة.

وكثيرا ما تتخلف الإدارة عن الإجابة في الآجال التي تحدّدها المحكمة وهو ما يضطرها إلى إرسال مكاتيب تذكير، وهو ما من شأنه أن يساهم في إطالة مدة البت في القضايا.

من جهة ثانية فإن المحكمة تستعين في عديد القضايا بأهل الخبرة في مختلف المجالات الفنية المطروحة في القضايا فيتم تعيين خبراء لتقديم تقاريرهم في القضايا المنشورة، وقد يستغرق الخبراء مدة طويلة تتجاوز السنة في بعض القضايا خاصة وأن الإجراءات تتطلب تعيين ثلاثة خبراء في القضايا التي تكون الدولة طرفا فيها مع ضرورة اتفاق الخبراء الثلاثة و تقديم رأي موحد في الملف المعروض عليهم، وقد يضطر القاضي إلى تعيين خبير ثان عند تأخير أو عزوف الخبير الأول، و هو ما يتسبب في تطويل أجل البت في القضيّة، وهي إجراءات وردت بالقانون المحدث للقضاء الإداري و لا يمكن مخالفتها دون تنقيح النص (القانون عدد 40 لسنة 1972 المؤرخ في 1 جوان 1972 المتعلق بالمحكمة الإداريّة).

وقد سعت المحكمة الإدارية إلى تلافي كل هذه الإشكاليات الإجرائيّة التي تحول دون التقليص في آجال التقاضي عبر مشروع مجلة القضاء الإداري التي تم الانتهاء من إعدادها منذ سنة 2021 والتي تضمنت أحكاما إجرائيّة تمكّن من اقتصار الآجال وهي الأن في انتظار المصادقة والنشر.

هذا بالإضافة إلى ارتفاع عدد القضايا المنشورة لدى مختلف الدوائر وتطوره سنويا، وهو ما أدى إلى ارتفاع معدل عدد القضايا المتعهد بها من قبل كل دائرة ومن قبل كل قاض (بلغ عدد القضايا الواردة على الدوائر الابتدائية بالمحكمة الإدارية خلال سنة 2020 مجموع 2163 قضية أي بمعدل 120 قضية لكل دائـــرة و40 قضية لكل

قاض مقرر دون اعتبار مخزون القضايا المتعهد به قبل سنة 2020، وخلال سنة 2021 بلغ العدد الجملي 3776 قضية أي بزيادة قدرها 1613 قضية بمعدل 100 قضية لكل دائرة و30 قضية لكل قاض مقرر).

وقد اتخذ الرئيس الأول للمحكمة الإداريّة بمناسبة انطلاق السنة القضائيّة الحالية 2022- 2023 مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التخلص من مخزون القضايا القديمة (القضايا المرفوعة قبل ديسمبر 2016 وعددها حوالي 3000 قضية) وذلك قبل موفي سنة 2022.

المؤشر 2-1-2: نسبة النصوص التي يتم فحصها في أقل من شهرين (الاختصاص الاستشاري)							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021(1)	إنجازات 2021(2)	إنجازات 2021مقارنة بتقديرات 2021(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	- -	%50	%60	%33	-%45	%80	2023

- تم اعتماد الطريقة التالية في احتساب تطور انجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021: (قيمة الانجازات – قيمة التقديرات) / قيمة التقديرات.

قدرت نسبة الملفات الاستشارية التي يتم البت فيها في أقل من شهرين بـ 60% في توقعات سنة 2021 في حين بلغت النسبة المحققة سنة 2021 حوالي 33%فقط ويعزى هذا الفارق السلبي إلى أن نشاط الدوائر الاستشارية في مجال الاستشارات الوجوبية المتعلقة بمشاريع الأوامر ذات الصبغة الترتيبية توقف في عديد المناسبات بمناسبة كل تغيير حكومي، ذلك أن الحكومة الجديدة تستغرق مدة قد تصل 3 أشهر لتستأنف النظر في مشاريع الأوامر وللنظر في مآل المشاريع التي تعهدت بها المحكمة من قبل الحكومة السابقة. كما أن عدد الاستشارات الوجوبية والخاصة يختلف باختلاف المدة الزمنية وباختلاف وتيرة العمل الترتيبي للحكومة.

من حيث الأسباب الداخلية، فإن مدة البت في الاستشارة تختلف من ملف إلى آخر حسب درجة تشعب الملف وحسب ما إذا كانت الملفات المعروضة على الاستشارة تعرض لأول مرة أو سبق النظر فيها أو في ملفات مماثلة لها.

كما أن النظر في الاستشارات قد لا يخضع للترتيب الزمني لورودها، إذ أن مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة كثيرا ما تستحث المحكمة للنظر في ملفات استشارية بصورة عاجلة نظرا لارتباطها بضوابط زمنية مدرجة في معاهدات واتفاقات دولية أو تتعلق بالتزامات داخلية للحكومة، وهو ما يتسبب في تفاوت بين مدد الفصل في الاستشارات يؤثر على الإحصائيات المقدمة.

وقد ساهم اعتماد التراسل الإلكتروني بين المحكمة الإدارية ومصالح رئاسة الحكومة في التخفيض في آجال البت في الاستشارات.

الهدف الاستراتيجي2-2: نجاعة الرقابة على أعمال التصرف:

يتمثل المحور الاستراتيجي المتعلق بالرقابة في ضمان فاعلية أجهزة الرقابة الإدارية والمالية وذلك عن طريق تحقيق هدف " نجاعة الرقابة على أعمال التصرف" عبر تمكين الأجهزة الرقابية من وسائل العمل اللازمة لأداء مهامها الرقابية على أعمال التصرف الإداري والمالي التي تنجزها مختلف الإدارات العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية أثناء أداء أعمال التصرف لضمان شفافية وجدوى استعمال المال العام ليسهم في تحقيق الأهداف والسياسات العامة للدولة.

تم تحقيق الهدف من خلال المؤشرين:

- **عدد المهمات الرقابية المنجزة:** حيث تم تحقيق نسبة 100% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2021.
- **نسبة استجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هياكل الرقابة:** حيث تم تحقيق نسبة 100% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2021.

المؤشر 2-2-1: عدد المهمات الرقابية المنجزة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021(1)	إنجازات 2021(2)	إنجازات 2021مقارنة بتقديرات 2021(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	-	120	150	150	100%	200	2023

تم تحقيق نسبة 100% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2021.

المؤشر 2-2-2: نسبة استجابة الإدارة للمقترحات الصادرة عن هياكل الرقابة:							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	انجازات 2020	تقديرات 2021(1)	إنجازات 2021(2)	إنجازات 2021مقارنة بتقديرات 2021(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
النسبة	-	%60	%70	%70	%100	%80	2023

تم تحقيق نسبة 100% من القيمة المنشودة لهذا المؤشر لسنة 2021.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

شهد استهلاك الاعتمادات نسبة تناهز 97% وهي نسبة محترمة حيث بلغت نفقات برنامج الرقابة48.835 أد، بينما بلغت الاعتمادات المرصودة سنة 2021 ما قدره 50.632 أد دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 96.45% وسجلت نفقات التأجير نسبة 96.51%وبلغت لنفقات التسيير 100% وكذلك 100%في قسم التدخل. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد بلغت نسبة الإنجاز 75.27%.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021 ق. م التكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	48.030	46.355	-1.674	%96.51
	اعتمادات التعهد	48.030	46.317	-1.713	%96.43
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	2.100	2100	0	%100
	اعتمادا التعهد	2.100	2.100	0	%100
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	160	160	0	%100
	اعتمادات الدفع	160	160	0	%100
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	343	358	- 15	%104.50
	اعتمادات الدفع	343	258	-84	%75.27
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	-	-	-	-
	اعتمادات الدفع	-	-	-	-
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**50.632**	**48.973**	**-1.659**	**%96.72**
	اعتمادات الدفع	**50.632**	**48.835**	**-1.797**	**%96.45**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م الأصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نشاط عدد 1 : رقابة أعمال التصرف بالإدارة والمنشآت والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية	5285	3944	-1341	74.63%
نشاط عدد 2: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالمصاريف العمومية	10276	10276	0	100%
نشاط عدد 3: رقابة أعمال التصرف المتعلقة بالشراء العمومي	3879	3879	0	100%
نشاط عدد 4: رقابة أعمال التصرف بالمؤسسات والمنشآت	2436	2436	0	100%
نشاط عدد5: متابعة وتدقيق عقود الشراكة	755	755	0	100%
نشاط عدد 6: إصدار الأحكام في المادة الإدارية	28002	-27546	-456	98.37%
المجموع	**50633**	**48835**	**-1797**	**96.45%**

*** دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.**

يتبين من خلال الجدولين عدد 1و2 المتعلقان بتنفيذ ميزانية برنامج الرقابة لسنة 2021 أنه رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد من جراء انتشار فيروس كورونا فإن نسب تنفيذ ميزانية البرنامج مقارنة بالتقديرات تعتبر جيدة، فقد تم استهلاك نسبة 96.72% من اعتمادات التعهد و96.45% من اعتمادات الدفع المرصودة لهذه السنة والمقدرة بـ 50.632 ألف دينار وهي اعتمادات محينة باعتبار قانون المالية التكميلي لسنة 2021.

هذا وتجدر الملاحظة أن نفقات التأجير والتسيير والتدخلات المنجزة (بالنسبة لاعتمادات التعهد والدفع) بلغت نسبة 98.37% من مجموع الاعتمادات الموزعة والمحينة باعتبار قانون المالية التكميلي لسنة 2021.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار فقد تم إنجاز نسبة 104.5% (اعتمادات التعهد) و75.27% (اعتمادات الدفع) من الاعتمادات الموزعة والمحينة باعتبار قانون المالية التكميلي لسنة 2021 ويفسر تجاوز استهلاك اعتمادات التعهد المتعلقة بقسم الاستثمار لمبلغ الاعتمادات المرصودة نظرا لنقل فواضل اعتمادات التعهد لسنة 2020، كما أن تنفيذ الصفقات المتعلقة أساسا بإدخال الإعلامية للمحكمة الإداريّة والعناية بالبنايات يمتد على أكثر من سنة مالية، و بما أن ميزانية الاستثمار قابلة للتحويل من سنة إلى أخرى على عكس ميزانية التصرف، فإن خلاص المزودين يتم عبر

تقديم فاتورات جزئيّة على إثر انتهاء أشغال كل جزء، وهو ما يفسر النقص أو الزيادة المسجلة في الاعتمادات المستهلكة بميزانية الاستثمار مقارنة بالتقديرات.

البرنامج عدد 03: الإعلام والاتصال والتكوين

رئيس البرنامج : السيد أمين بن عمر	بداية من 30 أكتوبر 2020

1-نتائج أداء البرنامج

تتبني استراتيجية برنامج الإعلام والاتصال والتكوين على تنفيذ سياسة الدولة في النهوض بقطاع الإعلام والاتصال لإرساء إعلام ذو جودة من حيث المضامين وضمان استمرارية المرفق الإعلامي العمومي السمعي والبصري وتنمية مهارات الصحفيين والاتصاليين من خلال التكوين وتيسير النفاذ للمعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي.

وقد تم ضبط المحاور الاستراتيجية لرئاسة الحكومة الخاصة بهذا البرنامج والمتمثلة أساسا في:

محور استراتيجي 1: دعم المؤسسات العمومية الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة،

محور استراتيجي 2: التواصل والإعلام والتعريف بالنشاط الحكومي.

أما عن مساهمة الفاعلين العموميين فإنها تبقي محدودة واقتصرت على مواصلة نشاط المرفق العمومي وذلك نظرا للصعوبات التي يعرفها قطاع الصحافة والنشر بسبب التطور التكنولوجي الذي أدي الى تدفق سريع للمعلومات يتجاوز نسق الصحافة المكتوبة الى جانب الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها البلاد والمنافسة من مؤسسات القطاع الخاص والتي تسببت في تقليص الموارد المالية المتأتية من الإشهار والاشتراكات، إضافة إلى الصعوبات الهيكلية الناتجة عن تضخم كتلة الأجور والمتخلدات بهذه المؤسسات.

الهدف الاستراتيجي 3-1: حوكمة التصرف بالمؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية والمكتوبة:

يرمي هذا الهدف إلى ضمان فاعلية أداء مؤسسات الإعلام العمومي، بما يساعد على حسن التصرف في المنح العمومية المسندة لها مما من شأنه أن يسهم في تطورها وانعكاس ذلك على حوكمة التصرف فيها.

وكما هو معلوم، فإن المؤسسات الإعلامية العمومية تعتبر ذات قيمة استراتيجي من خلال مساهمتها في المساندة الاتصالية للتعريف بالاستراتيجيات الوطنية وضمان الحق في المعلومة والالتزام بالتعبير عن التعددية (ثقافية، اجتماعية ....) وتنشط في إطار تنافسي بسبب تعدد القنوات الإذاعية والتلفزية الخاصة ومحدودية السوق الداخلية (حيث يعتبر عدد المستهلكين للمادة الإعلامية ضعيف جدا). ولا يمكن للمؤسسات الإعلامية العمومية أن تعول فقط على التمويل العمومي لضمان ديمومتها وجودة الخدمات التي تقدّمها للمواطن باعتبارها مرفقا عموميا نظرا لمحدودية هذه المنح. غير أنها لم تفلح في تطوير مواردها الذاتية ويعود ذلك الى تراجع مداخيلها خاصة عائدات الاشهار والمبيعات والاشتراكات إضافة الى تأثيرات الجائحة الصحية التي تسببت في تقلص نشاطها.

المؤشر 3-1-1: تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	سنة
نسبة مائوية	--	-27 %	%1.8	-%5.43	-%300	%2	2023

يعنى هذا المؤشر بتطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية (سمعية ومرئية ومكتوبة) الأمر الذي من شأنه أن يحافظ على استمرارية المرفق العام وديمومته ويضمن التوازنات المالية للمؤسسات المعنية.

المؤسسة	توقعات 2021	إنجازات 2021	نسبة التطور
التلفزة التونسية	33000	34505	%4.56
الإذاعة التونسية	18651	17620	-%5.53
الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	10200	6500	-%36.3
وكالة تونس افريقيا للأنباء	1342	1347	%0.4
المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين	70	4	-%94.3
مركز الاعلام والتكوين والدراسات التوثيق حول الجمعيات افادة	180	19.440	-%89.2
الجملة	**63443**	**59995**	**-%5.43**

وكما هو مبين بالجدول أعلاه، فإنه رغم التحسن في الموارد الذاتية من -27% سنة 2020 الى -5.43% سنة 2021، لم يتسنى تحقيق القيمة المرجوة والمقدرة ب 1.8% ويرجع ذلك الى:

- **مؤسسة التلفزة التونسية:** شهدت مؤسسة التلفزة التونسية تحسنا في الموارد الذاتية يرجع بالأساس الى التطور في موارد الاشهار.
- **مؤسسة الإذاعة التونسية:** شهدت موارد الإذاعة التونسية تراجعا ناتج بالأساس عن تقلص في المعلوم المستخلص من الشركة التونسية للكهرباء والغاز.
- **الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر:** تقلص في الموارد الذاتية للشركة ناتج عن تقلص في المبيعات والاشتراكات ومداخيل الاشهار.
- **وكالة تونس افريقيا للأنباء:** حققت الوكالة مواردا ذاتية مطابقة تقريبا للتقديرات المزمع تحقيقها.
- **المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين:** تراجع الموارد الذاتية للمركز ناتج عن إيقاف جميع الدورات التكوينية بسبب جائحة كورونا مع تأجيل اتفاقية تكوين مع الاتحاد الأوروبي.
- **مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات "افادة":** تراجع الموارد الذاتية للمركز راجع بالأساس الى إيقاف الدورات التكوينية بسبب جائحة كورونا ومجانية الدورات التكوينية الموجهة للجمعيات.

كانت سنة 2021 مليئة بالتحديات على مستويات مختلفة أثرت على المؤشر المتعلق بتنمية الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية ويرجع ذلك خاصة الى:

- ضعف مداخيل الاشهار بالمؤسسات الإعلامية العمومية بسبب الصعوبات الاقتصادية التي عرفتها البلاد إضافة الى شدة المنافسة بين المؤسسات الإعلامية العمومية من جهة والمؤسسات الإعلامية الخاصة من جهة أخرى واعتماد المستشهرين على نسب المشاهدة المرتفعة لتوزيع الميزانيات المخصصة للإشهار لضمان تنافسية أفضل لمنتوجاتهم.
- ضعف نشر ومبيعات الصحف الورقية مقابل ارتفاع في تكاليف الطباعة وهي ظاهرة عالمية بسبب تطور تكنولوجيات التواصل وانتشار منصّات إعلامية على شبكة الانترنت تستجيب لحاجة المواطنين في سرعة وسهولة الحصول على المعلومة
- تعطل الإنتاج السمعي البصري بالمؤسسات الإعلامية العمومية بسبب انتشار جائحة الكورونا وخاصة الاعمال الدرامية لشهر رمضان التي كانت توفر للمؤسسات الإعلامية العمومية مداخيل إضافية بفضل زيادة عائدات الاشهار

بالنسبة لتحقيق أداء مؤشر "تطور الموارد الذاتية للمؤسسات الإعلامية العمومية" يقترح:

- حث المؤسسات الإعلامية السمعية والبصرية على اعتماد نموذج اقتصادي يوفر مردودية مالية أكبر والعمل على تحسين تنافسيّتها مقارنة بالمؤسسات الإعلامية الخاصة،
- حث الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر على تطوير منصتها الالكترونية لمواكبة الحاجيات والسلوكيات الجديدة للقراء من جهة والمستشهرين من جهة ثانية وتطوير الأساليب التسويقية التي تعتمدها.

الهدف الاستراتيجي 3-2: تيسير النفاذ إلى المعطيات المتعلقة بالنشاط الحكومي:

يرمي هذا الهدف إلى ضمان إعلام المواطنين بالعمل الحكومي وأداء الحكومة بصفة عامة، وذلك بتطوير المحتوى الرقمي للموقع الرسمي لبوابة رئاسة الحكومة وتحيينه بصفة دورية. ولا شكّ أن المنصات الرقمية بدأت تحتل مكانة خاصة في المشهد الإعلامي لما تتميز به من توفر لمحتوى محيّن باستمرار وسهولة في الاطلاع عليه وتصفحه في أوقات مختلفة تلائم السلوكيات الجديدة للمستعملين وهو ما يفسر تزايد عدد المتصفحين لبوابة رئاسة الحكومة وتجاوز التقديرات.

المؤشر3-2-1 : عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	--	283.262	230.000	363.837	%158	290.000	2023

بلغ عدد زوار بوابة رئاسة الحكومة 363.837زائرا خلال سنة 2021 وبذلك يمثل هذا العدد تتطورا بنسبة 158% مقارنة بتقديرات سنة 2021، وبذلك تمّ تجاوز التقديرات الخاصة بالسنة نفسها رغم توقف النشاط الحكومي لمدة فاقت الشهرين بعد 25 جويلية 2021 ويدل ذلك على حاجة المواطنين الى الاطلاع على الاحداث السياسية الوطنية ومتابعة النشاط الحكومي والحصول على معلومات ومعطيات محيّنة يستقيها من مصادر موثوقة.

ويتبين من خلال التقرير التحليلي حول عدد الزوار:

- تصاعد وتيرة الزيارات لبوابة رئاسة الحكومة خلال المحطات السياسية المهمة لسنة 2021.
- تقاربا في نسبة الزائرين لبوابة رئاسة الحكومة من منظور النوع الاجتماعي، حيث بلغ عدد الزوار من الإناث نسبة 49,2 % ومن الذكور 50.8%.

وتبين أيضا من خلال هذا التقرير أن عدد الصفحات التي تمت زيارتها كان في حدود 926.974 صفحة، مما يعكس تنقل الزائر عبر صفحات البوابة وإستغراقه لمعدل توقيت جيد قدره 1 دق و52 ثانية خلال كل زيارة

بخصوص المؤشر الثاني المتعلق بعدد زوار بوابة رئاسة الحكومة فالملاحظ أن عدد زوار البوابة تجاوز التوقعات بنسبة 158% وهو ما يعكس حاجة المواطنين للمعطيات التي توفرها رئاسة الحكومة من متابعة للنشاط الحكومي ولنشاط الهياكل والمؤسسات العمومية والتعريف بالروابط المفيدة.

ولتحقيق الفاعلية المرجوة لهذا الهدف يقترح:

- مزيد التعريف ببوابة رئاسة الحكومة والخدمات التي تقدّمها.
- انجاز استبيان للاطلاع ولتحديد حاجيات زوار البوابة.

2 – نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج الاعلام والاتصال والتكوين سنة 2021 ما قدره 87.508 أ.د تعهدا و87.453أ.د دفعا وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 99.94% وسجلت نفقات التأجير نسبة 100%وبلغت 98.4%لنفقات التسيير و99.8%في قسم التدخل. أما بالنسبة لنفقات الاستثمار والتي تقدر ب 10أ.د رصدت لفائدة المركز الإفريقي لتدريب الصحفيين والإتصاليين فقد بلغت نسبة الإنجاز فيها 0%.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2020 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق. م التكميلي 1-	2-	المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	76,371	76,366	- 5	%100
	اعتمادات الدفع	76,371	76,366	- 5	%100
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1,020	1,004	-16	%98.4
	اعتمادات الدفع	1,020	1,004	-16	%98.4
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	10,106	10,104	-2	%100
	اعتمادات الدفع	10,106	10,083	- 23	%99.8
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10	0	- 10	0
	اعتمادات الدفع	10	0	- 10	0
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**87,508**	**87,474**	**-34**	**%99.96**
	اعتمادات الدفع	**87,508**	**87,453**	**-54**	**%99.94**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م التكميلي -1	إنجازات 2021 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (2) - (1)	نسبة الإنجاز % (2)/ (1)
نشاط1: منحة لفائدة مؤسسة التلفزة التونسية	35.114	35.114	0	%100
نشاط 2: منحة لفائدة مؤسسة الإذاعة التونسية	33.797	33.797	0	%100
النشاط 3: منحة لفائدة وكالة تونس افريقيا للأنباء	10.880	10.880	0	%100
النشاط 4: تغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية	2.545	2.541	-4	%99.84
النشاط 5: منحة لفائدة مركز الاعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات	690	690	0	%100
النشاط 6: دعم وتكوين الصحفيين في ميدان الاتصال	602	572	-30	%95.08
النشاط 7: منحة لفائدة الشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر	1.300	1.300	0	%100
النشاط 8: تشجيع القطاع الخاص للإعلام	2.579	2.559	-20	%99.21
المجموع	**87.508**	**87.453**	**-54**	**%99.94**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

بلغت القيمة الاجمالية لميزانية برنامج الاعلام والاتصال والتكوين 87.508 ألف دينار تعهدا وبلغت 87453 دفعا أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 99.94%،

ولم تسجل نفقات برنامج الاعلام والاتصال والتكوين فوارق تذكر حيث تمّ توزيع المنح المخصّصة للمؤسسات الإعلامية العمومية ممثلة في مؤسسة التلفزة التونسية ومؤسسة الإذاعة التونسية ومؤسسة تونس أفريقيا للأنباء ومركز إفادة والشركة الجديدة للطباعة والصحافة والنشر بنسبة 100% مما ساهم في تحقيق بعض التوازن المالي لمؤسسات الإعلامية وخاصة مؤسستي التلفزة التونسية والإذاعة التونسية حيث سجلت الأولى تطورا في مواردها الذاتية، مقارنة بالتوقعات، يقدر بـ 4.56%. في حين بلغت نسبة انجاز النفقات المخصّصة لتغطية أنشطة رئيس الحكومة والتنسيق مع الصحافة المحلية والأجنبية وتحرير البلاغات الصحفية 99.84% وكانت نسبة انجاز النفقات الخاصة بدعم تكوين الصحفيين في ميدان الاتصال في حدود 95.08%.

وإثر صدور الأمر الحكومي عدد 865 لسنة 2020 المتعلق بضبط شروط وإجراءات الانتفاع بالمساعدات الظرفية لفائدة القطاع الخاص للإعلام لمجابهة تداعيات فيروس كورونا "كوفيد 19" تمّ تخصيص 2.579 أد لتشجيع ومساندة المؤسسات الإعلامية وقدّرت نسبة انجاز هذه النفقة بـ 99.21% أي بقيمة 2559 أد.

البرنامج عدد 4: القيادة والمساندة

رئيس البرنامج : السيدة إلهام الشعري	بداية من 30 أكتوبر 2020

1-نتائج أداء البرنامج:

يرمي برنامج القيادة والمساندة إلى إرساء إدارة عصرية ترتكز على استعمال التقنيات الحديثة وتوفير الوسائل المادية والبشرية الضرورية وتسخيرها بغاية تحقيق أهداف المهمّة باعتباره برنامجا أفقيا لدعم بقية البرامج. لذلك تم ضبط استراتيجية برنامج "القيادة والمساندة" لضمان التنسيق بين المتدخّلين وتفعيل حوار التصرف بين مختلف الأطراف وتعصير الإدارة وتفعيل مبدأ المساواة بين الجنسين عبر مراعاة التناصف في إسناد الامتيازات مثل التكليف بالخطط الوظيفية وتدعيم بلوغ المرأة للمواقع العليا لاتخاذ القرار وتقليص الفوارق المسجلة بين النساء والرجال إضافة إلى دعم تكوين الإطارات وأعوان المساندة في مختلف مجالات التصرف الحديث للرفع من مردودية العمل الإداري والرقي بجودته وتحسين نسب التأطير إضافة الى توفير الدعم البشري والمادي الضروري لجميع البرامج للقيام بدورها في أفضل الظروف. كما يهدف البرنامج الى معاضدة مجهود الدولة الرامي إلى الضغط على النفقات عبر ترشيد الاستهلاك وتعزيز استعمال تكنولوجيات المعلومات وتطوير الشبكات المعلوماتية وتعميمها.

وتتمثل أهم المحاور الاستراتيجيّة لهذا البرنامج في:

- **الدعم اللوجستي:** من خلال ترشيد التصرّف الإداري والمالي وتعزيز كفاءة الموارد البشريّة
- **رقمنة الإدارة:** من خلال تعزيز استعمال التكنولوجيات الحديثة لتحسين العمل الإداري

المحور الاستراتيجي 1: الدعم اللوجستي

الهدف الاستراتيجي 1.4: تحسين التصرف في الموارد البشرية

يندرج هذا الهدف تحت المحور الاستراتيجي الخاص بالدعم اللوجستي حيث يحرص برنامج "القيادة والمساندة" على دعم الاستثمار في الموارد البشريّة وتطوير كفاءة الاعوان ومعارفهم بما يسمح لهم بالقيام بواجباتهم على أكمل وجه وبالتقدم في السلم الوظيفي وتحقيق طموحاتهم. وفي إطار دعم الموارد البشريّة يحرص البرنامج على دعم الهياكل المركزية بالكفاءات اللازمة وذلك عبر تفعيل الترقيات والدورات التكوينية بغاية تطوير الكفاءات ورفع المهارات المهنية للأعوان مما يؤدي إلى التحكم الأفضل في كتلة الأجور خاصة بعد إيقاف الإنتدابات المرخص فيها سنويا وإحالة العديد من الإطارات على التقاعد.

المؤشر 1.1.4 : نسبة التأطير							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة(*)	السنة
نسبة مائوية	--	--	67	64	95	75	2023

بصفة عامة تعتبر نسبة التأطير المحققة خلال سنة 2021 مقبولة إلى حد ما مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر تطور نسبة التأطير 64% مقابل 67% كتقدير لسنة 2021 ويعود هذا أساسا إلى ضعف الخطط المرخص فيها للترقية مقارنة بعدد الأعوان الذين يستجيبون لشروط الترقية إلى الصنفين أ1 وأ2 إضافة إلى حصر الإنتدابات في الحاجيات المتأكدة وذات الأولوية القصوى كما ورد بمنشور إعداد الميزانية.

المؤشر 2.1.4 : نسبة التكوين							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	---	---	55	34	61.81	65	2023

بصفة عامة لم تحقق نسبة التكوين خلال سنة 2021 النتائج المرجوة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر إنجاز مخطط التكوين 34% مقابل 55% كتقدير لسنة 2021. وذلك نظرا لعدّة عوامل أهمها مواصلة العمل بالبرتوكول الصحي ومنع تنظيم تظاهرات أو دورات تكوينية خلال النصف الأول من سنة 2021 وما رافقه بعد ذلك من توقف العمل برئاسة الحكومة منذ تاريخ 25 جويلية 2021، إلى غاية بداية شهر أكتوبر من السنة نفسها حيث تم تكليف حكومة جديدة. إضافة إلى محدودية الاعتمادات التي تم رصدها للتكوين حيث بلغت 104 أد، وتم استهلاك 92.18% منها.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به:

تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق جزئي للهدف ويعود ذلك الى:

- بالنسبة لمؤشر "نسبة التأطير" فكما هو مبين سابقا كان من الضروري الالتزام بما ورد بالمنشور عدد 16 المؤرخ في 14 ماي 2020 المتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2021 حيث أكد على عدم إقرار انتدابات جديدة بالنسبة للسنة المذكورة باستثناء بعض الاختصاصات الملحّة ذات الاولويّة وعدم تعويض الشغورات والسعي الى تغطية الحاجيات المتأكّدة بإعادة توظيف الموارد البشريّة المتوفرة وتأجيل المفعول المالي لبرنامج ترقيات سنة 2021 الى 2022 الأمر الذي حدّ من تحقيق نتيجة أفضل.

ويحرص برنامج القيادة والمساندة على تعزيز المهمة بالموارد البشرية الضرورية عن طريق الإلحاق أو النقل أو إعادة توظيف الموارد البشرية بمختلف المصالح الراجعة بالنظر لرئاسة الحكومة إن أمكن ذلك.

- بالنسبة لمؤشر نسبة التكوين تجدر الإشارة إلى أن جزء منه يتم إنجازه من قبل الإدارة العامة للتكوين وتطوير الكفاءات هذا بالإضافة إلى عدم احتساب التكوين المنجز من طرف هياكل رئاسة الحكومة في إطار الهبات ضمن ذات المؤشر. ولتحسين هذا المؤشر لابدّ من العمل على إقرار مبدأ مركزية التكوين ودعم استخدام التكنولوجيات الحديثة لتأمين تنفيذ مخطط تكوين وتطوير قدرات الأعوان العموميين وذلك من خلال تنويع طرق تنفيذ الأنشطة التكوينية بإدراج أنشطة حضورية وأخرى عن بعد وأنشطة تمزج بين الطريقتين وذلك حسب ما يتطلبه الوضع.

الهدف الاستراتيجي 2.4: حوكمة التصرف في الوسائل والمعدات

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي "الدعم اللوجستي" حيث يحرص برنامج القيادة والمساندة على اتّخاذ التدابير اللازمة لترشيد الاستهلاك قصد تحسين التصرف في النفقات ويتمثل الهدف في تقليص كلفة استهلاك الوقود بمزيد مراقبة أسطول النقل ومقارنة المعدلات المسجلة مع النتائج السابقة ومعطيات الصانع وترشيد الاستعمال وتركيز آليات الصيانة الحديثة.

المؤشر 1.2.4 : معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة ل/كم	---	---	8,6	8,57	100	8,4	2023

بصفة عامة تعتبر نسبة معدل استهلاك الوقود المحققة خلال سنة 2021 مقبولة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستهلاك 8,57 ل/كم مقابل 8,6 ل/كم كتقدير لسنة 2021 وهذا يعود أساسا للإجراءات المتعلّقة بترشيد الاستهلاك المتخذة من قبل مصالح المهمة خلال السنة المنقضية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به:

تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق الهدف ويعود ذلك الى تطبيق جملة من التدابير المتمثلة في:

- تثبيت منظومة GPS على جميع عربات المصلحة والمتابعة اليومية لجولان سيارات المصلحة واتخاذ ما يتعين من إجراءات بشأن الأعوان الذين ثبت خروجهم عن مسار المهمة الموكلة إليهم.
- تثبيت Boitier ID على جميع عربات المصلحة مصحوبة بمفتاح شارة للتعرف على هوية السائق أثناء جولان العربة عبر المنظومة المخصصة لذلك وذلك قصد تحديد المسؤوليات في صورة تعرض العربة لحادث أو خروجها عن مسارها.

- تحديد المسار الخاص بكل عربة وتنظيم جولان سيارات المصلحة المخصصة لتوزيع المراسلات حسب الجهات والولايات بتحديد توقيت يومي لتجميع المراسلات وتوزيعها على المصالح المعنية ما عدا الحالات الاستثنائية ذات الطابع الاستعجالي.
- التحكم في نفقات التسيير للمهمة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للضغط على هذه النفقات كالإسراع في التفويت في السيارات التي أصبحت غير قابلة للاستعمال والعمل على تعميم تجهيز سيارات المصلحة بمنظومة GPS ووضع خطة للتحكم في الاستهلاك واستعمال الطاقات البديلة والمتجددة بمقرات الوزارة.
- العمل على ترشيد استهلاك الوقود باعتماد بطاقة الشحن AGILIS دون سواها.
- التقيد بآجال المراقبة الدورية لسيارات المصلحة.
- استعمال منظومة التصرف في أسطول السيارات.
- الإحالة على عدم الاستعمال للسيارات التي تتطلب كلفة مرتفعة للصيانة.
- استغلال الغاز الطبيعي كبديل لمحروقات السيارات الإدارية وذلك لما يوفره من ترشيد واقتصاد في الطاقة وحماية البيئة.
- تنظيم دورات تكوينية في مجالات الصيانة والسياقة الرشيدة لفائدة السواق والمسؤولين عن أسطول السيارات والأعوان المكلفين بالصيانة.
- تنظيم حملات تحسيسية بالانعكاسات الإيجابية للإجراءات الوقائية على استهلاك الوقود وإطالة عمر السيارة وتقليص نفقات الصيانة.
- ترشيد استهلاك الكهرباء من خلال استبدال التجهيزات القديمة المستهلكة للطاقة الكهربائية بأخرى ذات كفاءة عالية ومقتصدة للطاقة.
- تذكير المستعملين بأهمية ترشيد استهلاك المياه، وذلك من خلال وضع ملصقات ولافتات توعوية توضح آلية التعامل مع الماء.

المحور الاستراتيجي 2: رقمنة الإدارة

الهدف الاستراتيجي 2.4: رقمنة الإدارة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي الثاني "رقمنة الإدارة" حيث أن برنامج القيادة والمساندة يلعب دورا أفقيا لمساندة بقية البرامج عبر توفير وسائل العمل اللازمة ومن بينها تركيز شبكة معلوماتية تسمح باستغلال المنظومات الوطنية والخصوصية والتراسل الإلكتروني للمعطيات وربط جميع هياكل الوزارة ببعضها البعض وتطوير تبادل المعلومات بين الأعوان.

المؤشر 1.2.4 : نسبة استغلال المنظومات الإعلامية							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	---	---	50	100	200	75	2023

بصفة عامة تعتبر نسبة استغلال المنظومات الإعلامية المحققة خلال سنة 2021 ممتازة مقارنة بتقديرات المؤشر حيث بلغ مؤشر نسبة الاستغلال 100% مقابل 50% كتقدير لسنة 2021 وذلك بفضل التوجهات التي تم اعتمادها خلال السنة المنقضية عبر الشروع في تجديد وتعويض المعدات الإعلامية.

تحليل وتفسير مدى تحقيق الهدف بالاعتماد على نتائج مجموع المؤشرات الخاصة به:

تمكن برنامج القيادة والمساندة من تحقيق الهدف ويعود ذلك الى توفير المعدّات الاعلاميّة اللازمة للأعوان حيث تمّ تجديد وتعويض حوالي 35 حاسوب مكتبي وتوفير 31 آلة طابعة و4آلات مسح ضوئي قصد تحسين ظروف العمل وتحقيق استغلال أمثل للمنظومة الاعلاميّة.

2-نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

قدرت ميزانية الدفع لبرنامج القيادة والمساندة بـ 62270 أ د تم صرف 60968 أ د أي بنسبة 97.91% وتم صرف 63329 أ د من جملة اعتمادات التعهد والمقدرة بـ 63755 أ د وبالتدقيق بالجدول عدد 1 يلاحظ أن اعتمادات التأجير تمثل الجزء الأكبر من اعتمادات البرنامج أي ما يقارب 43% من جملة الاعتمادات وهذا يعود إلى طبيعة نشاط برنامج القيادة والمساندة المتمثل في تقديم الدعم البشري والمادي للبرامج العملياتية هذا ويلاحظ أن نفقات الاستثمار تمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بجملة اعتمادات المهمة.

إجمالا فإن نسبة صرف اعتمادات الدفع للبرامج الفرعية متقاربة وتعتبر نسب طيبة نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد من مواصلة العمل بالبروتكول الصحي إلى التوقف عن العمل بداية من تاريخ 25 جويلية2021 إلى غاية بداية شهر أكتوبر من السنة نفسها وما صاحبها من تقليص هام في عدد المستشارين والمكلفين بمهمة.

جدول عدد1

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي (1)		المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	26,790	26,740	- 50	%99.81
	اعتمادات الدفع	26,790	26,723	- 67	%99.75
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	9,881	9,663	- 218	%97.79
	اعتمادات الدفع	9,881	9,272	- 609	%93.84
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	22,959	22,883	- 75	%99.67
	اعتمادات الدفع	22,959	22,861	- 98	%99.57
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	4,126	4,043	-83	%97.99
	اعتمادات الدفع	2,641	2,112	- 529	%79.97
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**63,755**	**63,329**	**- 426**	**%99.33**
	اعتمادات الدفع	**62,270**	**60,968**	**- 1,303**	**%97.91**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

بلغت نسبة استهلاك الاعتمادات الخاصة بنشاط القيادة والمساندة مقارنة بالتقديرات نسبة ناهزت 97.91% دفعا وكانت في حدود 99.33% تعهدا وتعتبر هذه النسب جيدة تعكس دقة التقديرات رغم ما شهدته سنة 2021 من صعوبات وفترات توقف عن العمل كما تم بيانه أعلاه وهو ما يفسر سعي برنامج القيادة والمساندة إلى توفير الدعم اللازم لجميع البرامج الأخرى وفقا للأهداف الاستراتيجية المرسومة.

جدول عدد2

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب الأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1: برمجة ومتابعة العمل الحكومي	3073	3051	-22	%99.28
نشاط عدد 2: متابعة الملفات الاقتصادية والإجتماعية والسياسية لرئيس الحكومة وقرارات المجالس الوزارية	6136	6125	-11	%99.82
نشاط عدد 5: متابعة خلايا الحوكمة والتكوين والتوقي من الفساد	79	79	0	%100
نشاط عدد 3: منحة لفائدة المركز الوطني للتوثيق	2368	2341	-27	%98.86
نشاط عدد 4: منحة لفائدة الأرشيف الوطني	4485	4351	-134	%97.01
نشاط عدد 6: منحة لفائدة المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون "بيت الحكمة"	2363	2363	0	%100
نشاط عدد 7: توفير الدعم اللوجيستي	43767	42658	-1109	%97.47
المجموع	**62271**	**60968**	**-1303**	**%97.91**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

البرنامج عدد 05: التصرف في القطاع العمومي

رئيس البرنامج : السيدة فضيلة الدريدي	(بداية من 30 أكتوبر 2020)

1-نتائج أداء البرنـــامـــج

يندرج برنامج التصرف في القطاع العمومي ضمن استراتيجية الحكومة لتحديث الوظيفة العمومية وإصلاح القطاع العمومي الذي توكل إليه مهمة إعداد وتنفيذ سياسة الحكومة في ميدان الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة ومتابعة السياسات العمومية وذلك من خلال تجسيد المحاور الاستراتيجية التالية:

1- التصرف في الموارد البشرية للإدارة .

2- ترشيد الموارد البشرية في الوظيفة العمومية

3- تنمية المهارات وتطوير الكفاءات

4- تنظيم إداري ناجع

5- تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية .

الهدف الاستراتيجي 5-1: تحسين وترشيد التصرف في الموارد البشرية للإدارة

يندرج هذا الهدف في إطار البرنامج الفرعي الاوّل والمتعلّق بتحديث الوظيفة العمومية ويتمثل في العمل على الضغط على كتلة الأجور وتحسين أداء العون العمومي من خلال مراجعة أنظمة التقييم والتحفيز، وإرساء نظام وظيفة عمومية عليا والتصرف التقديري في الموارد البشرية.

وفي هذا الإطار، تميّزت سنة 2021 بنسق انجاز بطيء نسبيّا بسبب التغييرات السياسية وجائحة كورونا مما أدى إلى توقف بعض الأنشطة من جويلية إلى أكتوبر 2021 ورغم ذلك تمّ العمل على انجاز الأنشطة المبرمجة في إطار برامج التعاون الدولي والمفاوضات مع الشريك الاجتماعي والاعداد لبرنامج الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي.

المؤشر 1.1.5 : عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	--	%40	60	65	%108.33	80	**2023**

يمكّن هذا المؤشر من قياس عدد النصوص التنظيمية التي سيتم إنجازها أو تحيينها في مجال التصرف في الموارد البشرية بهدف التخفيف من ضغط كتلة الأجور على ميزانية الدولة والحدّ من تضخم عدد الأعوان وضبط الحاجيات الحقيقية للإدارة وإعادة توزيع الموارد البشرية. ويبين الجدول أعلاه التطوّر الحاصل في عدد الإجراءات والنصوص التنظيمية المنجزة في مجال ترشيد التصرف في الموارد البشرية والذي تجاوز تقديرات سنة 2021 بنسبة 108%. ويعود هذا التطوّر الإيجابي إلى الاعداد لبرنامج الوطني للإصلاحات والنصوص التي تم إقرارها للغرض في الثلاثي الأخير من السنة.

بالنسبة للمؤشر 2.1.5 والمتعلّق بالتحكم في نسبة الغيابات في الوظيفة العمومية، والذي يتمثل في تتبّع الإجراءات الهادفة لمراجعة النصوص المعمول بها في مجال التصرف في العطل بالوظيفة العمومية، فقد تمّ الاستغناء عنه..

المؤشر 1.5 .3 : نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	%50	65%	65%	65%	100%	70%	2023

أمّا المؤشر 1.5 .3: نسبة نجاعة تدبير الموارد البشرية، فقد تمّ تحقيق نسبة الإنجاز معادلة للتقديرات (65%) ويعود ذلك الى نجاح الإدارة في الحد من الإشكاليات والصعوبات التي تعترض تحقيق الهدف وبلوغ التقديرات والتي من اهمها فكرة التصدي للتغيير من قبل الأعوان والرؤساء المباشرين وإلى وجود مشاكل مالية تتمثل في ضعف وصعوبة تحويل الموارد المالية إلى جانب صعوبات في تنقل الخبراء لمرافقة الوزارات في وضع نظام التصرف التقديري في الموارد البشرية والضغوطات المسلّطة من جانب الطرف النقابي.

ولقد تم التنصيص على جملة من الإجراءات صلب قانون المالية لسنة 2022 كإجراءات عاجلة تهدف إلى تجاوز مختلف الإشكاليات والصعوبات المشار إليها أعلاه والتخفيف من كتلة الأجور مقارنة بالناتج المحلي الخام أهمها:

- عدم تطبيق القانون عدد 38 لسنة 2020 القاضي بانتداب 10000 من بين العاطلين عن العمل ممن طالت بطالتهم
- ترشيد الانتدابات، باستثناء انتداب خريجي مدارس التكوين والإنتدابات الموجهة لبعض القطاعات الحيوية مع تخفيض بنسبة 50% من انتدابات الأسلاك النشيطة
- تشجيع الأعوان العموميين على بعث المؤسسات وذلك بالتمديد في فترة العطلة لبعث المؤسسة من سنة قابلة للتجديد إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة

- وضع برنامج استثنائي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السن القانونية لفائدة الأعوان الذين يبلغون سن 57 سنة على الأقل مع التمتع بجراية فورية من تاريخ الإحالة على التقاعد.

ولتحسين التصرف في الموارد البشرية بالوظيفة العمومية جاري العمل على:

– وضع منظومة معلوماتية عامة حول الموارد البشرية بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية توفر معطيات إحصائية دقيقة حول حجم الأجور في الوظيفة العمومية بكل أنواعها لتمكين الحكومة من برمجة واستشراف الانعكاسات على الميزانية

– وضع لوحة قيادة عامة للمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة حول التصرف فيّ الموارد البشرية في قطاع الوظيفة العمومية وتعميمها على كافة الوزارات وتحيينها وتطويرها بصفة متواصلة.

– وضع نظام تقييم موضوعي بما يضمن تحسين أداء العون لمهامه بأكثر فاعلية.

–الحث على ضبط النظام القانوني للوظيفة العمومية العليا وإصدار النصوص التطبيقية وإرساء نظام التصرّف التقديري في الموارد البشرية باستكمال عملية المسح الوظيفي على باقي الوزارات لإعادة النظر في هيكلتها لتفادي الازدواجية في المهام والمشمولات وبالتالي تحديد مهام كل وزارة ومن ثمة كل مصلحة وكل إدارة ممّا يساعد على إعداد مرجعية عامة للوظائف الإدارية والفنية الموجودة بكافة الإدارات العمومية ووضع الشروط المطلوبة لشغل كل وظيفة بطريقة علمية ثمّ إعداد بطاقات توصيف المهام.

الهدف الاستراتيجي 5-2: تنمية المهارات وتطوير الكفاءات

يندرج هذا الهدف ضمن البرنامج الفرعي عدد 1"تحديث الوظيفة العمومية " ويتنزل في إطار دعم وتطوير قدرات الأعوان العموميين بهدف تحقيق أكثر فاعلية في تأدية مهامهم ومواصلة هياكل ومؤسسات التكوين العمومية لتقديم تكوين ذا جودة عالية.

وفي هذا الإطار، تميّزت سنة 2021 بمواصلة تطبيق القيود على التجمعات وعلى الأنشطة الحضورية بسبب انتشار فيروس كوفيد-19، خاصة في النصف الأول لسنة 2021 ورغم ذلك تمّ العمل على انجاز العديد من الأنشطة وتنفيذ عديد مراحل التكوين المبرمجة من خلال اللجوء إلى وسائل الاتصال الحديث وبرمجة دورات تكوينية على الخط وتقديم خدمات عن بعد حيث تم بذل مجهودات كبيرة للتأقلم مع التغيرات والتحول من التكوين الحضوري الكلاسيكي إلى تكوين يراوح بين الحضوري وعن بعد.

المؤشر5-2-1 : عدد المنتفعين بدورة تكوينية على الأقل.							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	208	660	1200	1132	94.3 %	1600	2023

يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة الأعوان المنتفعين بدورات تكوينية تكريسا لمبدأ المساواة بين الأعوان وحرصا على تحسين مردوديتهم ويقترب عدد المنتفعين بدورات تكوينية البالغ 1132 من قيمة التقديرات وهي في حدود 1200 منتفع محتمل أي بنسبة انجاز تقدّر بـ 94.3%. ويعود هذا الفارق الطفيف الى:

- انتشار جائحة كوفيد- 19 الذي عطل عديد المشاريع
- تم الغاء بعض الدورات حضورية بسبب الإجراءات التي تم اتخاذها للحد من انتشار الوباء
- تخوف المتكونين جعلهم يعرضون عن المشاركة في بعض الدورات التكوينية الحضورية،
- ضعف عدد المكونين والمؤطرين على الخط،
- عدم توفر بالشكل الكافي لمحتوى بيداغوجي مناسب لنماط التكوين على الخط

المؤشر 5-2-2 : عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	--	--	35	32 %	91.62 %	40	2023

يمكّن هذا المؤشر من تقييم مدى تكريس مبدأ المساواة بين الأعوان في قطاع الوظيفة العمومية في مختلف المستويات مركزي وجهوي ومحلي عدد المنتفعين بدورة تكوينية على المستوى الجهوي والمحلي. ويعتبر الفارق بين التقديرات والإنجازات ضعيفا جدا باعتبار أن تحقيق الهدف مرتبط بـ:

- توزيع المشاركين في مراحل التكوين المستمر للترقية في الرتبة إثر النجاح في امتحانات الوحدات القيمية.
- الاتفاقيات المبرمة مع الهياكل الإدارية التي تحدد قائمة المشاركين.
- تنفيذ التكوين بالمرحلة العليا على المستوى المركزي باستثناء التربص الذي يتم اجراؤه بمقر الولايات لمدة شهرين لكل تلميذ

المؤشر 5-2-3 : عدد الإناث المنتفعات بدورة تكوينية على الأقل							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	--	51%	35	51	145.71%	40	2023

يعكس هذا المؤشر تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين في إطار تنفيذ مقاربة النوع الاجتماعي وحرصا على تنفيذ الخطة القطاعية للمساواة بين المرأة والرجل. ويبين الجدول أعلاه أن نسبة المشاركات في الدورات التكوينية في ارتفاع مستمرّ وهي مرتبطة ب:

- نسبة الناجحات في مناظرة الدخول للمرحلة العليا.
- نسبة المشاركات في مراحل التكوين المستمر للترقية في الرتبة إثر النجاح في امتحانات الوحدات القيمية.
- الاتفاقيات المبرمة مع الهياكل الإدارية التي تحدد قائمة المشاركين.

ولمزيد تحسين الأداء البرنامج وتحقيق الهدف الاستراتيجي "تنمية المهارات وتطوير الكفاءات" يتم العمل على إصلاح نظام التكوين بالوظيفة العمومية وذلك بـــ:

- وضع منصة إلكترونية للتصرف في مخططات التكوين
- وضع منظومة للتكوين على الخط (formation en ligne) لتوسيع قاعدة المنتفعين بالدورات التكوينية.
- الانطلاق في إجراءات عملية المصادقة على مدارس التكوين (المدرسة الوطنية للإدارة، المدرسة الوطنية للمالية ومركز تكوين ودعم اللاّمركزية) للحصول على مواصفة الجودة.

الهدف الاستراتيجي 3.5: تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية

يندرج في إطار البرنامج الفرعي الثاني والمتعلق بمتابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية ويهدف إلى تطوير أوجه التصرف بالمؤسسات والمنشآت العمومية من خلال ترشيد عملية الانتداب والترقية ونظام التأجير وتطوير إنتاجية العمل.

المؤشر5-3-1: نسبة ملائمة الموارد البشرية مع مهام المؤسسة							
وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021(2)/(1)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة	--	--	50	50	100	60	2023

يهدف هذا المؤشر الى دعوة كافة المؤسسات والمنشآت العمومية لاعتماد وثيقة قانون الإطار كوثيقة تصرف تقديري في الموارد البشرية (انتدابات، ترقيات، إعادة توظيف الأعوان) واستصدار نص ترتيبي يتعلق بضبط كيفية تنظيم المناظرات الخارجية بالمؤسسات والمنشآت العمومية قصد تكريس مبادئ المنافسة والجدارة وتكافؤ الفرص وتكريس مبادئ التخصص وعدم الجمع بين المهام المتنافرة وإدراج وظائف الرقابة والتدقيق والحوكمة وغيرها من الوظائف الاستشارية الضرورية عند دراسة الهياكل التنظيمية.

2 - نتائج تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي سنة 2021 ما قدره 13,867 أ.د تعهدا و13,495أ.د دفعا وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 97.32% وسجلت نفقات التأجير نسبة 93.12%وبلغت 95.38 %لنفقات التسيير و100%في قسم التدخل. يمكن تفسير النقص في نفقات التأجير إلى أن تقديرات 2021 كانت مرتبطة بإحداث وزارة الوظيفة العمومية وما يتطلبه "ديوانها" من نفقات إضافية وبالتالي وعلى اثر حذف الوزارة فقد سجلت نفقات التأجير والتسيير انخفاضا.

أما بالنسبة لنفقات الاستثمار والتي تقدر ب 115أ.د فقد بلغت نسبة الإنجاز فيها 100%.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق. م التكميلي 1-	2-	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	9,049	8,729	- 320	%96.46
	اعتمادات الدفع	8,576	8,261	-315	%93.12
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	1,126	1,074	- 52	%95.38
	اعتمادات الدفع	1,126	1,074	- 52	%95.38
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	3,577	3,577	0	%100.00
	اعتمادات الدفع	3,577	3,577	0	%100.00
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	115	30	-85	%26.09
	اعتمادات الدفع	115	115	0	%100.00
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	**0**	**0**	**0**	**0**
	اعتمادات الدفع	**0**	**0**	**0**	**0**
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**13,867**	**13,410**	**- 457**	**%96.70**
	اعتمادات الدفع	**13,867**	**13,495**	**- 372**	**%97.32**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة

(إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

بيـان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م التكميلي -1	إنجازات 2021 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
- النشاط1:نجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية	4702	4335	-367	%92.19
- النشاط 2:تنمية المهارات وتطوير الكفاءات.	8617	8613	-4	%99.95
- النشاط 3: متابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية	548	547	-1	%99.82
المجموع	**13867**	**13495**	**-372**	**%97.32**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات

بلغت القيمة الاجمالية لميزانية برنامج التصرف في القطاع العمومي 13,867 ألف دينار تعهدا وبلغت 13,495 دفعا أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 97.32%،

سجلت نفقات برنامج التصرف في القطاع العمومي نسب إنجاز بالنسبة للأنشطة تقدّر بـ 97.32% فقد بلغت نسبة انجاز النفقات التأجير المخصّصة لتغطية النشاط الأول المتعلق بنجاعة التصرف وترشيد وتكوين الموارد البشرية في الوظيفة العمومية 92.19% وذلك بسبب تأثير التغيير السياسي على قسم الوظيفة العمومية برئاسة الحكومة (عزل الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلّفة بالوظيفة العمومية) وكانت نسبة انجاز النفقات الخاصة بتنمية المهارات وتطوير الكفاءات في حدود 99.95% وبلغت نسبة انجاز النشاط عدد 3 الخاص بمتابعة تنظيم المؤسسات والمنشآت العمومية 99.82%.

البرنامج عدد 06: تحديث الخدمات الإدارية

رئيس البرنامج : السيدة ألفة الصولي	بداية من 30 أكتوبر 2020

1- نتائج أداء البرنامج:

يندرج برنامج تحديث الإدارة ضمن استراتيجية الحكومة لإصلاح القطاع العمومي وذلك نظرا لدوره الهام في دفع المسار التنموي من خلال تحسين جودة الخدمات الادارية وتقريبها من المواطن، وتبسيط الإجراءات الادارية، وتكريس الشفافية من خلال دعم حق النفاذ إلى المعلومة وفتح البيانات الحكومية، وإرساء الإدارة الإلكترونية والحكومة المفتوحة والتعريف بهما، وهو ما من شأنه تعزيز الثقة بين المواطن والادارة.

ويحرص البرنامج على تنفيذ المحاور الاستراتيجية التالية :

محور استراتيجي 1: تحسين جودة الخدمات الإدارية ومراقبتها،

محور استراتيجي 2: تبسيط وتقريب الإجراءات الإدارية وإعادة هندستها،

محور استراتيجي 3: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة.

الهدف الاستراتيجي 1.6: تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية

في إطار تنفيذ برنامج تحديث الخدمات الإدارية تساهم إدارة نوعية الخدمة العمومية في النهوض بجودة الخدمات الإدارية وتحسين العلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها وتعزيز الثقة بينهما من خلال متابعة سير العمل بالمصالح العمومية عبر آلية "المواطن الرقيب" التي تمكّن من تشخيص واقع الإدارة وفق المعايشة الفعليّة للصعوبات التي يواجهها المواطن في تعامله اليومي مع الإدارة وإبراز نقاط القوة والضعف قصد معالجتها.

وقد أمكن على إثر زيارات فريق "المواطن الرقيب" رفع تقارير دورية ونتائج مهمات موجهة في علاقة بالمحاور الاستراتيجية للبرنامج (تقييم جودة الخدمات الإدارية القطاعية و التزام الهياكل العمومية بجودة الاستقبال بمختلف أنماطه ومدى تطبيق الإصلاحات والتبسيطات الإدارية التي يتم إقرارها في إطار استراتيجية الإصلاح الإداري ومعاينة مدى التفاعل مع برامج تطوير الإدارة الإلكترونية ورقمنتها) إلى الوزارات المعنية لتجاوز النقائص المسجلة ليتم على إثرها ضبط جملة من المؤشرات لقيس الأداء لمعرفة مدى تجاوبها بالإضافة إلى تحديد الولايات والمصالح التي يشملها تدخل الفريق باعتماد "عينة تمثيلية" لمختلف القطاعات التي تسدي خدمات مباشرة لفائدة المواطنين. وحرصت إدارة نوعية الخدمة العمومية على تركيز الاهتمام خلال سنة 2021 على

المجالات التي تندرج ضمن الهدف الاستراتيجي المذكور أعلاه ويتم إعداد تقرير سنوي يرفع إلى رئيس الحكومة يحوصل نتائج نشاط فريق المواطن الرقيب.

إلا أنّه بالرجوع إلى الإنجازات المحققة كميّا، شهدت المؤشرات الإحصائية تراجعا مقارنة بتقديرات سنة 2020 وكذلك بإنجازات السنتين الأخيرتين ويعود ذلك إلى أسباب خارجيّة نتيجة الإضطراب الذي طرأ على عمل الإدارة بسبب تفشّي فيروس "كورونا" خلال الفترة المذكورة وإلى التفاوت في تفاعل الوزارات مع تقارير فريق المواطن الرقيب.

بلغت نسبة الرّدود الإجماليّة على المراسلات 65 % خلال سنة 2021 – وذلك بإحتساب عدد الإجابات / عدد المراسلات الموجّهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرّقيب– ورغم تحسّن هذه النسبة مقارنة بسنة 2020 إلا أنّها لم تتجاوز ما تم تحقيقه في سنة 2019.

المؤشر 6-1-1 : نسبة الردّ على المراسلات الموجهة إلى الوزارات بخصوص ملاحظات المواطن الرقيب							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	66	59	80	65	81.25	75	2023

ويعود الفارق المسجّل بين التقديرات والإنجازات بالأساس إلى تأخّر بعض الوزارات في الإجابة على المراسلات الموجهة إليها وإلى عدم إستقرار منسّقي الوزارات المكلفين بمتابعة التقارير والردّ على ما جاء بها من ملاحظات وعدم تفرّغهم للمهامّ الموكولة إليهم في هذا المجال وغياب منظومة إعلاميّة تيسّر عملهم.

المؤشر 6-1-2:نسبة استجابة الوزارات لملاحظات فريق المواطن الرقيب							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	30.44	21.15	33	31.60	95.75	37	2023

* تم حذف المؤشر انطلاقا من المشروع السنوي للأداء لسنة 2022

يتم احتساب نسبة الاستجابة عند التوصل بإجابات كافة الوزارات والهياكل التي تم توجيه ملاحظات فريق المواطن الرقيب إليها ويكون ذلك عادة في النصف الثاني من السنة الموالية لتحديد إنجازات سنة 2021.

شهدت نسبة الاستجابة الجملية لملاحظات فريق المواطن الرقيب تحسّنا مقارنة بسنة 2020 إلا أنه تم تسجيل تراجع طفيف مقارنة بالتقديرات يمكن تفسيره بنوعية الإجابات المتحصل عليها من بعض الوزارات والتي كانت ذات صبغة عامة وبالتالي لا يمكن اعتمادها في تحديد هذه النسبة.

المؤشر 6-1-3:نسبة تغطية الولايات							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	66.66	71	80	62.5	78%	90	2023

يبرز هذا المؤشّر المجهود المبذول لتغطية أكبر عدد ممكن من الولايات بزيارات فريق المواطن الرقيب وهو ما ينعكس إيجابا على نوعية الخدمات المسداة بالمصالح العمومية الموجودة بها.

ويعود الفارق المسجّل في تحقيق الهدف إلى نقص في عدد المواطنين الرقباء خاصة بالجهات وإرجاء عملية انتداب المواطنين الرقباء الجدد نظرا للوضع الصحي الاستثنائي سنة 2021 والذي حال دون إمكانية فتح باب الانتداب وانعقاد اجتماع لجنة الاختبارات.

المؤشر 6-1-4:عدد المصالح المزورة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	2840	2685	3300	1065	32%	3100	2023

يهدف هذا المؤشّر إلى تحسين نسبة تمثيلية المصالح العمومية وإحكام توزيعها حسب الوزارات والولايات. ويعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى عدم تطوير الجزء المتعلق ببرمجة الزيارات بالمنظومة الإعلامية لفريق المواطن الرقيب وعدم تحيين قائمة المصالح الموجودة بقاعدة البيانات والنقص الحاصل في عدد المواطنين الرقباء إلى جانب الظروف الاستثنائية المرتبطة بانتشار جائحة كوفيد – 19 التي عطلت السير العادي للمرافق العمومية وحالت دون تحقيق التقديرات المحددة سابقا.

ونورد في ما يلي أهم الإشكاليات والصعوبات التي تعيق تحقيق الهدف الاستراتيجي:

- ✓ عدم استقرار الأطراف المقابلة المكلفة بمتابعة ملف المواطن الرقيب،
- ✓ عدم الردّ على التقارير بصفة منتظمة،
- ✓ إجابات ذات صبغة عامة لا يمكن اعتمادها في احتساب المؤشرات،

- ✓ تعذر القيام بالأعمال التصحيحية اللازمة من قبل الوزارات المعنيّة لعدم توفر الاعتمادات المرصودة لذلك،
- ✓ إرجاء انتداب المواطنين الرقباء نظرا للوضع الصحي بالبلاد،

ولتجاوز هذه العراقيل سيتم العمل على:

- ✓ تطوير محتوى التكوين الموجّه للمواطنين الرقباء في مجالات تدقيق مرجعيات الجودة،
- ✓ تعصير طرق عمل الفريق باعتماد ما تتيحه التقنيات الحديثة من إمكانيات لإضفاء مزيد النجاعة على تدخلاته وإتاحة عمله عن بعد،
- ✓ تنويع مواضيع المهمات الرقابية الموجهة وفق مقاربة تشاركية لضمان أكثر تفاعل من قبل الوزارات،
- ✓ تكثيف الزيارات اليومية لتأمين تغطية جغرافية أوسع للمصالح العمومية خاصة بالجهات الداخلية،
- ✓ العمل على مزيد التنسيق مع هياكل الوزارة التي تعنى بإصلاح الإدارة ورقمنتها في إطار حسن تنفيذ استراتيجية تحديث الخدمات الإدارية،
- ✓ البحث في سبل تطوير النظام المعلوماتي لإدارة نوعية الخدمة العمومية لتوفير بيانات إحصائية تترجم درجة تفاعل الوزارات مع الملاحظات المسجلة والتطور الذي تشهده القطاعات الراجعة إليها بالنظر في مجال الجودة،
- ✓ توفير الاعتمادات الضرورية لتطوير التطبيقة الإعلامية الخاصة بفريق المواطن الرقيب. وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار التعاون الدولي تم إعداد مشروع حول تطوير التطبيقة الإعلامية الخاصة بإدارة نوعية الخدمة العمومية (أهداف المشروع ومكوناته وكلفته) وتوجيهه إلى عدد من المنظمات الدولية قصد البحث عن مصادر تمويل دون الحصول على إجابة.

الهدف الاستراتيجي 2.6: تبسيط وتقريب الخدمات الإدارية وإعادة هندستها

يعتبر هذا الهدف إحدى ركائز برنامج التحديث الإداري ويتمثل في العمل على تذليل الصعوبات التي تواجه المتعامل مع الإدارة في تعاملاتهم مع المرافق العمومية من خلال تحسين جودة الاستقبال بها وتبسيط الإجراءات الإدارية وإعادة هندستها وفق مقاربة مجددة تنبني على اعتماد وجهة نظر المتعامل مع الإدارة وحاجياته ومقترحاته، وتقريب الخدمات الإدارية ذات الأولوية وتيسير النفاد إليها. وقد تم خلال سنة 2021 إعداد مخططات عمل لتبسيط 4 مسارات إدارية وفتح 23 دار خدمات إدارية للعموم منها 14 دار خدمات متنقلة.

المؤشر 1.2.6 عدد المصالح العمومية المتحصلة على علامة جودة الاستقبال "مرحبا"							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	-	06	20	01	%5	22	2023

يعود الفارق المسجل بين التقديرات والإنجازات إلى الأسباب التالية:

- عدم استكمال تأهيل 14 دور خدمات إدارية في الجهات للحصول على مرحبا، خاصة من حيث تركيز منظومة التصرف حسب الجودة المنصوص عليها ضمن اشتراطات العلامة والوثائق المتعلقة بها.
- تخلي عدد من الهياكل العمومية عن مواصلة الأعمال التحضيرية للاستجابة لاشتراطات العلامة،
- غياب خطة اتصالية تعرف بمحتوى العلامة وارتفاع تكلفة الحصول عليها سواء من حيث الأعمال التحضيرية للاستجابة لاشتراطات العلامة أو من حيث الإشهاد بالمطابقة للعلامة.

المؤشر 2.2.6: عدد المسارات التي تمت مراجعتها							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	-	7	11	11	100%	17	2023

في إطار تنفيذ برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحوّل الرقمي للخدمات الإدارية GovTech بالتعاون مع مؤسسة البنك الدولي، تمّ الحصول على دعم فني لتبسيط 4 مسارات مرتبطة بأحداث حياة المواطن المتعلقة بالقطاعين المدرسي والاجتماعي التالية:

- حدث الحياة «التسجيل المدرسي"
- حدث الحياة "الانقطاع المبكر عن الدراسة"
- حدث الحياة "المساعدة الاجتماعية"
- حدث الحياة "التغطية الاجتماعية لأصحاب الدخل غير القار"

وتم في هذا الإطار إعداد التصور الأولي لتبسيط أحداث الحياة بالتعاون مع جميع الطراف المتدخلة في المجال وإعداد خطة العمل لكل حدث حياة ستعرض على مصادقة مجلس وزراء.

المؤشر 3.2.6: العدد الجملي لدور الخدمات الإدارية المحدثة بجميع أصنافها							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	30	51	80	74	92.5%	90	2023

تم تسجيل تأخير على مستوى افتتاح دور الخدمات للعموم نظرا لعدم استكمال عملية تهيئة عدد من دور الخدمات المبرمج إنجازها بالمعتمديات التالية: نصر الله، حيدرة، بنبلة، زرمدين، المحمدية، سبالة أولاد عسكر.

وتعلقت أهم الإشكاليات والصعوبات التي أعاقت تحقيق الهدف الاستراتيجي أساسا بمشروع تحسين جودة الاستقبال بالمصالح العمومية ومشروع تعميم دور الخدمات. حيث يعود عدم استكمال تأهيل 14 دور خدمات إدارية في الجهات للحصول على مرحبا أساسا إلى صعوبة إعداد الملف المتعلق بطلب التدقيق للحصول على العلامة هذا بالإضافة إلى عدم التزام المشرفين على هذه الدور بسياسة الجودة بالإضافة ونقص الموارد البشرية العاملة بها.

ولتجاوز هذا الإشكال تم التنسيق مع الصناديق الاجتماعية، المشرفة على دور الخدمات المرشحة للحصول على علامة "مرحبا"، لتكليف إدارات الجودة بها للتعهد بالمشروع وإعداد ملف الترشح، بالإضافة إلى ذلك ولمزيد التعريف بعلامة "مرحبا" تم التنسيق مع المعهد الوطني للمواصفات والملكية الصناعية لتنظيم يوم إعلامي بهدف التعريف باشتراطات العلامة لدى المصالح العمومية خاصة التي لها علاقة مباشرة بالمتعاملين مع الإدارة وتحسيسهم بأهميتها للانخراط بها.

أما بالنسبة لمشروع تعميم دور الخدمات فتمثلت أهم الصعوبات والإشكاليات فيما يلي:

- تأخر إرساء الإطار القانوني والمؤسساتي للمشروع رغم اتفاق جميع الأطراف المتدخلة على أهميته وضرورته لاستمرار المشروع،
- صعوبات على مستوى الإشراف والتنسيق بين الأطراف المتدخلة خاصة على المستوى الجهوي والمحلي وصلب دور الخدمات،
- صعوبات على مستوى انتداب الموارد البشرية وتعويضها وتحفيزها وأفق تطور المسيرة المهنية للأعوان،
- ضعف مستوى رقمنة الخدمات لدى الهياكل المنخرطة إلى جانب وجود تحديات تخص منح حقوق النفاذ التي من شأنها أن تؤثر على عملية التحول الرقمي للمشروع،
- وجود مخاطر تتعلق باستمرارية المشروع في صورة عدم مراجعة النموذج الاقتصادي المعتمد خاصة فيما يتعلق بمزيد ترشيد النفقات وتنويع المداخيل.

ولتجاوز مختلف هذه الصوبات يتمّ العمل حاليا على وضع إطار ترتيبي حول المشروع إضافة إلى تكريس توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثّل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحوّل الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي):

- تركيز وحدة تصرّف حسب الأهداف برئاسة الحكومة للإشراف العام على المشروع خلال فترة انتقالية تمتد على 3 سنوات،
- مراجعة الاتفاقية الإطاريّة لمشروع تطوير دور الخدمات وتعميمها وإصدار نصّ ترتيبي يتعلق بالمصادقة عليها بهدف إضفاء الصبغة الإلزامية على الاتفاقية المذكورة بما يضمن استمرارية وتدعيم التزام وانخراط جميع الأطراف الممضية بالتعهدات المضمنة بها،
- إدراج المشروع في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية GovTech الذي سيتم في إطاره الانطلاق في تركيز نموذج "دور الخدمات الرقمية" خلال سنة 2022،
- الشّروع في تنفيذ تجربة نموذجية لدور الخدمات البلدية في إطار الشراكة مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني.

الهدف الاستراتيجي 6-3: تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة

يندرج الهدف الاستراتيجي "تطوير الإدارة الإلكترونية وإرساء الحكومة المفتوحة" في إطار العمل على مواكبة التحول الرقمي وتكريس المحاور الاستراتيجية للبرنامج والتي من بينها أساسا تحديث الإدارة ومتابعة السياسات العمومية وتحسين جودة الخدمات الادارية وتقريبها من المواطن، وذلك من خلال:

- تطوير الإدارة الإلكترونية
- إرساء الحكومة المفتوحة
- فتح البيانات العمومية Open data
- ودعم المشاركة الالكترونية

في خصوص الحكومة المفتوحة، يرتكز هذا الهدف على جملة من البرامج والمشاريع المتمثلة في برنامج شراكة الحكومة المفتوحة، وبرنامج البيانات المفتوحة، وبرنامج المشاركة العمومية. ويهدف هذا المحور في مجمله إلى تكريس مبادئ الشفافية والمشاركة والمساءلة في اتجاه تدعيم المسارات الديمقراطية وخلق فرص إضافية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وبالرغم من التحديات التي تمت مواجهتها خلال سنتي 2020 و2021 جراء انتشار المرض الوبائي كوفيد – 19 فإنّه تمّ التوصل إلى تحقيق درجة مقبولة على مستوى الإنجاز بالنظر إلى مؤشرات الأداء الخاصة به الموضحة في الجداول الموالية.

المؤشر 6-3-1: عدد الخدمات العمومية الالكترونية التي تمّ تقييمها وتطويرها باعتماد مقياس تقييم الخدمات الالكترونية Baromètre des services électroniques							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية	-	-	35	0	0	45	2023

يعود الفارق على مستوى إنجاز تقديرات المؤشر لعدم التمكن من تطوير النسخة الثانية لبارومتر الخدمات العمومية على الخط والتي كان من المبرمج أن يتم تمويلها بموارد الميزانية إلى جانب عدم استكمال مراحل تطوير منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط والتي كان من المبرمج أن يتم إطلاقها خلال شهر جانفي 2022.

وفي إطار العمل على تحسين هذا المؤشر يجري في إطار برامج مركز التعاون التونسي الكوري في مجال الادارة الالكترونية العمل على استكمال مراحل نشر منظومة تقييم الخدمات الإدارية على الخط "مقياس" التي ستمكن من نشر التقييم الحيني للخدمات الإدارية على الخط من طرف المستعمل كما ستمكن من الاطلاع على لوحة قيادة خاصة بهذه الخدمات إلى جانب تمكين المواطن من الاطلاع على إحصائيات ورسوم بيانية خاصة بكل خدمة على الخط. وسيتم العمل بناء على النتائج المستخرجة من المنظومة على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير الخدمات على الخط والنهوض بجودتها بالتعاون مع الهياكل العمومية المعنية.

وفي سياق آخر سيتم بداية من السداسية الثانية لسنة 2022 العمل على تطوير نسخة جديدة من بارومتر الخدمات العمومية على الخط على غرار النسخة الأولى لسنة 2019 في إطار تنفيذ المشاريع المبرمجة خلال السنة الثالثة لمركز التعاون التونسي الكوري في مجال الادارة الالكترونية.

المؤشر 6-3-2: عدد الاستشارات العمومية المنظمة عبر البوابة الوطنية للمشاركة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	17	28	40	11	27.5%	32	2023

لم يتم تسجيل تطور على مستوى استعمال البوابة الوطنية للمشاركة الإلكترونية نظرا لضعف الجانب الإتصالي حول المنظومة حيث لم يتم تطوير برنامج اتصالي خاص بها. ويجري إعداد خطة للرفع من الإقبال على الاستشارات العمومية على الخط في إطار التعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

المؤشر6-3-3:عدد التعهدات المنجزة في إطار خطة عمل شراكة الحكومة المفتوحة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
نسبة مائوية(مع موفي كل سنتين)	-	58.26	70	60	86%	72	2023

تمّ التوصل إلى تحقيق درجة مقبولة على مستوى إنجاز المؤشر بالرغم من التحديات التي تمت مواجهتها خلال سنتي 2020 و2021 جراء انتشار المرض الوبائي كوفيد -19 الذي أدى إلى صعوبة التنسيق مع الهياكل العمومية المعنية بتنفيذ عدد من التعهدات وتراجع قدرة هذه الهياكل على إنجاز الأعمال التي تخصها مما أدى إلى تعطل على مستوى تنفيذ البعض منها. وقد تمّ التمكن من تقليص هذه الصعوبات من خلال العمل على متابعة تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية على غرار الاجتماعات المرئية «visio-conférences».

المؤشر6-3-4: عدد مجموعات البيانات العمومية التي تمّ فتحها على بوابات البيانات المفتوحة							
وحدة المؤشر	انجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتّقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
عدد	1000	2500	3300	2700	81%	2700	2023

يعود الفارق في إنجاز المؤشر إلى صعوبة التنسيق ومتابعة مسار تنفيذ مشروع البيانات المفتوحة الذي يحتم تنظيم اجتماعات ودورات تحسيسية وتكوينية بمختلف الوزارات والهياكل الراجعة اليها بهدف تفسير منهجيات وأدوات العمل، وذلك نتيجة للوضع الوبائي الذي شهدته تونس. كما يعود لصعوبة القيام بعملية جرد البيانات نظرا لعدم توفر منظومة رقمية تساعد على ذلك. كما أن البوابة الوطنية للبيانات المفتوحة قد شهدت تدني في الإقبال على استعمالها لأسباب تكنولوجية مما أدى لضعف في نشر مجموعات البيانات.

وقد تمّ التمكن من تقليص هذه الصعوبات من خلال العمل على متابعة تنفيذ التعهدات المدرجة ضمن خطة العمل الوطنية الثالثة لشراكة الحكومة المفتوحة بالاستعانة بالوسائل التكنولوجية على غرار الاجتماعات المرئية «visio-conférences». كما أن وحدة الإدارة الالكترونية عملت على تطوير منظومة الكترونية لجرد البيانات سيتم اعتمادها من قبل مختلف الهياكل العمومية وذلك في إطار برامج مركز التعاون التونسي الكوري في مجال الادارة الالكترونية. كما يجري إعادة صياغة موقع البيانات العمومية المفتوحة لتأهيله تكنولوجيا وذلك في إطار برنامج تعاون مع البنك الدولي.

تتمثل أهم الصعوبات في إنجاز المشاريع في:

- تأخر في إرساء الإطار القانوني للبيانات المفتوحة،
- صعوبات على مستوى انخراط الأطراف المعنية بالمشاريع حيث أن مشاريع الوحدة هي أفقية وتهم كافة الهياكل العمومية،
- التطور السريع للتكنولوجيات مما يتطلب التحيين المتواصل وأحيانا إعادة الصياغة للمنظومات المستعملة،
- صعوبات على مستوى المحافظة على الموارد البشرية للوحدة وتعويضها وتحفيزها،
- بالنسبة لشراكة الحكومة المفتوحة هنالك مخاطر تخص عضوية تونس في هذه الشراكة تعود لعدم إحترام مواعيد نشر تقارير وطنية خاصة في مجال المالية العمومية.
- التغيير المستمر في مستوى القيادة للهياكل المعنية بالمشاريع مما أثر على نسق الالتزام في تنفيذ عدد من المشاريع.

التدابير التي سيتم اعتمادها لتجاوز الصعوبات:

- بالنسبة لتقييم الخدمات العمومية على الخط سيتم خلال سنة 2022 الإعلان على إطلاق منظومة تقييم الخدمات العمومية على الخط وسيتم الشروع في استغلالها لتقييم عدد من الخدمات العمومية على الخط.
- بالنسبة للبيانات المفتوحة وضع منظومة الكترونية لجرد البيانات العمومية تسهل على مختلف الهياكل عميلة جرد البيانات التي يمكن نشرها بالبوابة الوطنية للبيانات المفتوحة خلا لسنة 2022.
- إعادة صياغة موقع البيانات العمومية المفتوحة لتأهيله تكنولوجيا وذلك في إطار برنامج تعاون مع البنك الدولي خلال سنة 2022.
- تنظيم دورات تكوينية وورشات عمل لاستعمال منظومة جرد البيانات من قبل الوزارات،
- وضع خطط عمل سنوية بمختلف الوزارات لبرمجة الأنشطة التي يتعين القيام بها لتنفيذ مختلف المشاريع المتصلة بالبيانات المفتوحة ومن أهمها مشروع جرد البيانات العمومية
- اتخاذ الإجراءات الضرورية والقيام بالأعمال اللازمة لحثّ الهياكل العمومية على استعمال البوابة الوطنية للمشاركة العمومية (تنظيم أيام تحسيسية، دورات تكوينية، إرساء إطار تنظيمي، القيام بتقرير تقييمي لاستعمال البوابة).

2- تقديم تنفيذ ميزانية البرنامج:

بلغت نفقات برنامج تحديث الخدمات الإدارية سنة 2021 ما قدره 1350 ألف دينار بينما بلغت الاعتمادات المرصودة 1614 ألف دينار وبلغت نسبة الإنجاز بصفة عامة 83.62% وسجلت نفقات التأجير نسبة 88.45% وبلغت 0% لنفقات التسيير نظرا لغياب نشاطات خاصة بالتسيير و28.46% في قسم التدخل تخصص لخلاص فريق المواطن الرقيب. وكما هو الشأن لنفقات التسيير لا تتوفر لهذا البرنامج نفقات استثمار خاصة به عن بقية برامج مهمة رئاسة الحكومة.

وتتوزع هذه النفقات حسب الجدول التالي:

جدول عدد1:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021 ق.م التكميلي -1	إنجازات 2021 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
				المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات الدفع	1,484	1,313	-171	88.45
نفقات التسيير	اعتمادات الدفع	0	0	0	0.00
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	130	37	- 93	28.46
	اعتمادات الدفع	130	37	- 93	28.46
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	0	0	0	0.00
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0.00
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	0.00
	اعتمادات الدفع	0	0	0	0.00
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**1,614**	**1,350**	**- 264**	**83.62**
	اعتمادات الدفع	**1,614**	**1,350**	**-264**	**83.62**

* دون إعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية البرنامج لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (إع الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج الفرعية	بيـــــان الأنشطة	تقديرات 2021 ق. م الأصلي	تقديرات 2021 ق. م التكميلي 1	إنجازات 2021 -2	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز % (1)/ (2)
البرنامج الفرعي 1	نشاط عدد 1 : تحسين ومراقبة جودة الخدمات الإدارية	346	641	548	-93	%85.48
	نشاط عدد 2: تبسيط وتقريب الاجراءات الإدارية وإعادة هيكلتها	738	648	479	-170	%73.84
	نشاط عدد 3: تطوير الإدارة الالكترونية وارساء الحكومة المفتوحة	236	325	324	-1	%99.44
	المجموع	1320	1614	1350	-264	%83.62

يمكن إعتبار المعطيات المالية لبرنامج تحديث الخدمات الإدارية في مجملها مقبولة نظرا لأن أغلبها كانت ضمن نفقات التأجير حيث تم صرفها في حدود 88.45 %، أما بالنسبة لنفقات التدخلات فإن صرف جزء صغير منها لم يبلغ الثلث مرده إلى عدم قيام فريق المواطن الرقيب (المتكوّن من متقاعدين من الإدارة) بزيارات ميدانية خلال أغلب فترات السنة بسبب جائحة الكوفيد 19.